

التجارة الخارجية للدول العربية

نظرة عامة

بلغت قيمة التجارة السلعية الاجمالية للدول العربية خلال عام 2015 حوالي 1663 مليار دولار مقارنة 2,120 مليار دولار عام 2014 محققة نسبة انخفاض بلغت 21.6 في المائة. جاء ذلك نتيجة لانخفاض قيمة الصادرات السلعية العربية الإجمالية بنحو 32.1 في المائة لتصل إلى حوالي 832 مليار دولار خلال عام 2015 مقارنة مع نحو 1225 مليار دولار في عام 2014، نظراً لاستمرار الانخفاض في أسعار النفط العالمية. كما تراجعت الواردات السلعية الإجمالية للدول العربية، خلال عام 2015 لتبلغ ما قيمته 831 مليار دولار مقارنة مع نحو 895 مليار دولار عام 2014، أي بانخفاض بلغت نسبته 7.2 في المائة.

وبالنسبة لاتجاهات التجارة العربية في عام 2015، فقد انخفضت قيمة كلٍ من الصادرات والواردات للدول العربية كمجموعة مع معظم الشركاء التجاريين. وفيما يتعلق بتطور الهيكل السلعي للتجارة، فقد استمرت فئة الوقود والمعادن في الاستئثار بالحصة الأكبر في الصادرات الإجمالية للدول العربية وذلك على الرغم من انخفاض حصتها خلال عام 2015. بينما ارتفعت حصة المصنوعات لتبلغ 29.2 في المائة، حيث زادت الأهمية النسبية للألات ومعدات النقل والمواد الكيماوية. أما السلع الزراعية فقد انخفضت أهميتها النسبية خلال عام 2015. بالنسبة للواردات، فقد ارتفعت الأهمية النسبية للمصنوعات لتستمر بالاحتفاظ بمركزها في مقدمة المجموعات السلعية للواردات العربية نظراً لارتفاع الأهمية النسبية لكل من المصنوعات الأساسية والألات ومعدات النقل. وسجلت الأهمية النسبية لكل من السلع الزراعية والوقود والمعادن تراجعاً خلال عام 2015.

وبخصوص التجارة السلعية العربية البينية، فقد شهد عام 2015 تأثر أداء التجارة العربية البينية بتواصل الانخفاض الملحوظ في أسعار النفط العالمية، والظروف المحلية التي تشهدها عدد من دول المنطقة. ونتيجة لتلك التطورات فقد تراجعت قيمة التجارة البينية⁽¹⁾ العربية بنسبة بلغت حوالي 8.3 في المائة لتصل إلى نحو 110 مليار دولار خلال عام 2015، مقابل حوالي 120 مليار دولار خلال العام السابق. ويرجع ذلك إلى انخفاض الصادرات البينية بنحو 9.0 بالمائة لتبلغ حوالي 108.1 مليار دولار خلال عام 2015، مقارنة مع نحو 118.8 مليار دولار محققة خلال عام 2014. كما انخفضت الواردات البينية بحوالي 7.7 في المائة خلال عام 2015.

(1) تم احتساب قيمة التجارة البينية كمتوسط التجارة البينية وفق المعادلة التالية (الصادرات + الواردات) / 2.

أما على صعيد تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية خلال عام 2015، فقد سجلت حصة التجارة البينية للنفط الخام حوالى 6.4 في المائة من متوسط قيمة التجارة العربية البينية أي ما يعادل حوالى 7.5 مليار دولار. وفيما يتعلق بمكونات التجارة البينية غير النفطية، استحوذت مجموعة السلع الصناعية على النصيب الأكبر، يلي ذلك مجموعة السلع الزراعية.

وفيما يتعلق بتجارة الخدمات في الدول العربية ، فقد تأثرت خلال عام 2015 بانخفاض مستويات المدفوعات الخدمية لبند النقل والشحن والتأمين نظراً لتراجع قيمة الواردات السلعية، وذلك بالإضافة الى اثر تواصل التطورات المحلية وبعض الأحداث التي شهدتها بعض الدول على مكونات الميزان الخدمي وخاصة المتحصلات من بند السفر في تلك الدول. فقد سجلت المتحصلات من الصادرات الخدمية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2015 تراجعاً بمعدل 0.9 في المائة لتصل الى نحو 141.4 مليار دولار، مقارنة مع 142.6 مليار دولار محققة في عام 2014. وانخفضت ايضاً المدفوعات عن الواردات الخدمية الإجمالية للدول العربية لتسجل نحو 304.4 مليار دولار مقابل نحو 319.3 مليار دولار خلال العام السابق، أي بنسبة تراجع قدرها 4.6 في المائة. ونتيجة لتلك التطورات في كل من جانبي المتحصلات والمدفوعات فقد انكمش العجز في الميزان الخدمي للدول العربية كمجموعة خلال عام 2015 بنسبة قدرها 7.7 في المائة ليصل إلى نحو 163.1 مليار دولار مقارنة مع عجز قدره من 176.7 مليار دولار محقق خلال عام 2014.

كما شهدت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 2015 المزيد من المفاوضات على مستوى الدول الأعضاء لاستكمال التشريعات والوفاء بمتطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، سواء من حيث تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، أو تحرير تجارة السلع، بالإضافة إلى متابعة مرحلة الاتحاد الجمركي العربي.

التجارة الخارجية السلعية الإجمالية

أداء التجارة الخارجية السلعية

سجلت قيمة الصادرات السلعية العربية الإجمالية خلال عام 2015 انخفاضاً بلغت نسبته حوالى 32.1 في المائة لتبلغ قيمتها 832.5 مليار دولار مقارنة مع نحو 1225.3 مليار دولار مسجلة في عام 2014، الامر الذي أثر في وزن الصادرات الإجمالية العربية من قيمة الصادرات العالمية لتبلغ نحو 5.1 في المائة في عام 2015 مقابل 6.5 في المائة خلال العام السابق. وقد جاء ذلك، كمحصلة لاستمرار الأسعار العالمية للنفط والسلع الأساسية عند مستويات منخفضة، وتباطؤ أداء الاقتصاد العالمي.

كما انخفضت الواردات السلعية الإجمالية العربية، خلال عام 2015 لتصل إلى نحو 830.9 مليار دولار مقارنة بحوالى 895.2 مليار دولار في عام 2014، أي بانخفاض بلغت نسبته 7.2 في المائة تقريباً. ويُعزى هذا الانخفاض إلى

استمرار المتغيرات الإقليمية والدولية المحيطة، وتتمثل بصفة أساسية في السياسات الاقتصادية المتشددة المطبقة والعوامل الجيوسياسية في عدد من الدول العربية، إضافة إلى تواصل التراجع في أسعار النفط العالمية، الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)
التجارة الخارجية العربية الإجمالية
(2015 – 2011)

معدل التغير السنوي -2011-2014 (%)	معدل التغير السنوي (%)					القيمة (مليار دولار أمريكي)					البند
	2015*	2014	2013	2012	2011	2015*	2014	2013	2012	2011	
0.3	32.1-	6.7-	0.6-	8.8	34.4	832.5	1,225.3	1,313.0	1,320.4	1,213.7	الصادرات العربية
5.8	7.2-	4.0	5.8	7.7	16.0	830.9	895.2	860.4	813.4	755.3	الواردات العربية
1.2	13.0-	0.8	2.1	0.6	19.9	16,482.0	18,935.0	18,784.0	18,404.0	18,291.0	الصادرات العالمية
1.0	11.9-	0.8	1.4	0.7	19.6	16,766.0	19,024.0	18,874.0	18,608.0	18,487.0	الواردات العالمية
						5.1	6.5	7.0	7.2	6.6	وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية
						5.0	4.7	4.6	4.4	4.1	وزن الواردات العربية في الواردات العالمية

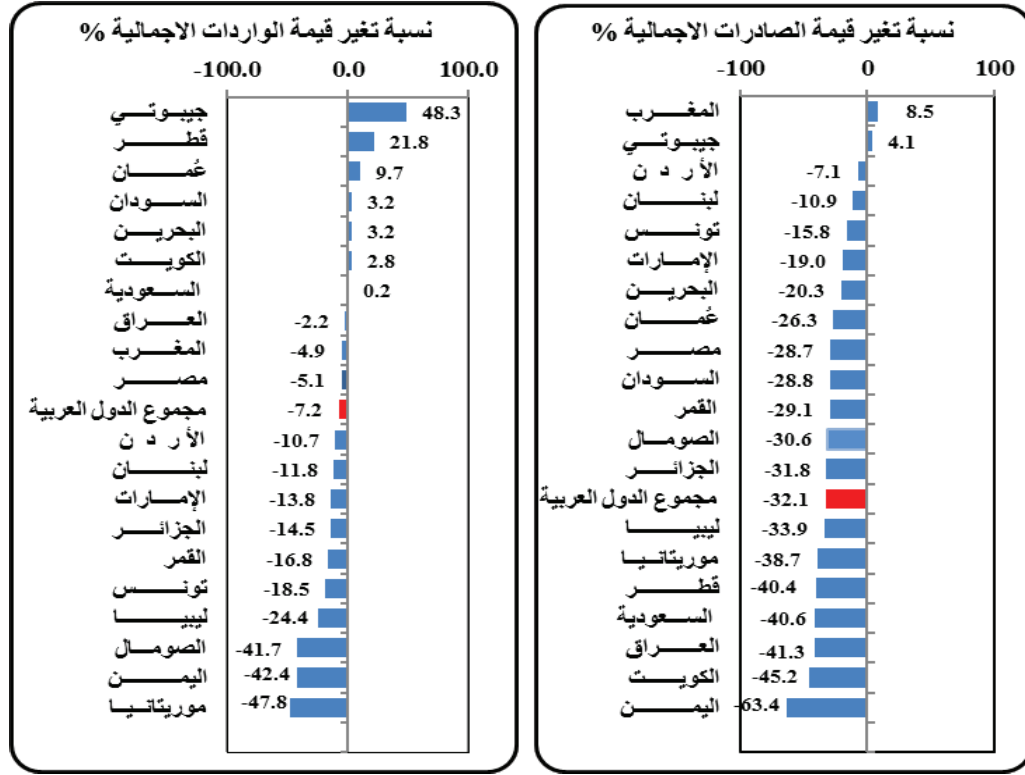
* بيانات أولية.

المصدر: الملحق (1/8) بالنسبة لبيانات التجارة العربية، الصندوق الدولي ومنظمة التجارة العالمية بالنسبة لبيانات التجارة العالمية (2010-2014).

وبالنسبة لأداء التجارة الخارجية للدول العربية فُرادى عام 2015، فقد تراجعت صادرات معظم الدول العربية النفطية وغير النفطية . وفيما يتعلق بالدول المصدرة للنفط، فقد تراوحت نسبة الانخفاض بين 45.2 في المائة و19.0 في المائة في كل من: الكويت والعراق والسعودية وقطر وليبيا والجزائر وعمان والبحرين والإمارات. أما الدول العربية المستوردة للنفط، والتي شهد معظمها تراجعاً في قيمة الصادرات، فقد بلغت نسبة الانخفاض في كل من: موريتانيا والسودان حوالي 38.7 في المائة و28.8 في المائة على التوالي. في حين تراوح الانخفاض بين مستوى 30.6 في المائة و7.1 في المائة في كل من: الصومال، والفُمر، ومصر، وتونس، ولبنان، والأردن، بينما حققت كل من المغرب وجيبوتي زيادة في الصادرات بلغت نسبتها حوالي 8.5 في المائة و4.1 في المائة على التوالي خلال عام 2015.

أما فيما يتعلق بأداء الواردات السلعية للدول العربية لعام 2015، فقد تراجعت الواردات في معظم الدول العربية بنسب تراوحت بين 47.8 في المائة و2.2 في المائة . أما باقي الدول وهي البحرين السودان، وعمان، وقطر، وجيبوتي فقد شهدت وارداتها ارتفاعاً تراوح بين 3.2 و48.3 في المائة، الملحق (1/8) والشكل (1).

الشكل (1): التجارة الإجمالية للدول العربية (2015)



المصدر: الملحق (1/8).

اتجاه التجارة السلعية الإجمالية العربية

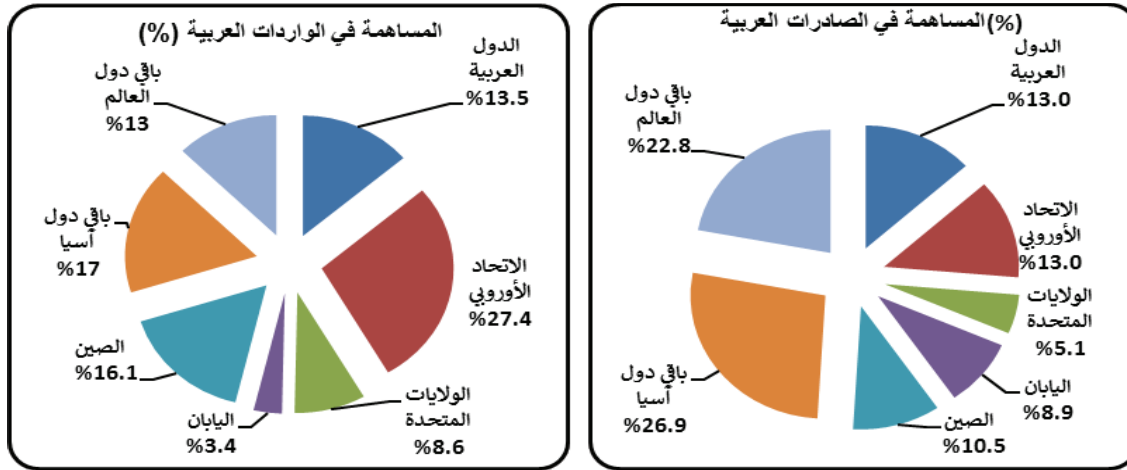
انعكاساً لانخفاض إجمالي الصادرات العربية عام 2015 بنسبة بلغت 32.1 في المائة، انخفضت الصادرات السلعية العربية المتجهة إلى الشركاء التجاريين بنسب تراوحت بين 46.7 في المائة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية و 19.6 في المائة بالنسبة للصين. أما باقي التجمعات على مستوى اليابان ودول آسيا الأخرى والاتحاد الأوروبي وباقي دول العالم فقد تراجعت بنسب بلغت 45.3 في المائة و 31.2 في المائة و 21.0 في المائة و 41.2 في المائة على الترتيب متأثر بحالة الانكماش التي تأثرت بها معظم تلك التجمعات وما صاحبة من انخفاض الطلب على النفط. أما الصادرات العربية البينية فقد حققت هي الأخرى تراجعاً بلغت نسبته 9.0 في المائة مقارنة بالزيادة التي شهدتها في العام السابق.

فيما يخص حصص شركاء التجارة الرئيسيين في الصادرات العربية، فقد ارتفعت حصة كل من الصادرات العربية البينية والاتحاد الأوروبي لتصل إلى 13 في المائة، والصين وباقي دول آسيا لتصل إلى 10.5 في المائة و 26.9 في المائة على الترتيب خلال عام 2015 مقارنة مع مستويات بلغت 9.7 في المائة و 11.2 في المائة و 8.8 في المائة

و26.5 في المائة خلال عام 2014. بالمقابل، تراجعت حصة الولايات المتحدة الامريكية واليابان وباقي دول العالم لتصل إلى 5.1 في المائة و8.9 في المائة و22.8 في المائة على التوالي خلال عام 2015، الملحق (2/8) والشكل (2).

وبالنسبة للواردات السلعية العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين خلال عام 2015، فقد انخفضت الواردات مع معظم الشركاء التجاريين وسجلت باقي دول آسيا أعلى تلك النسب حيث حققت نسبة انخفاض بلغت 21.6 في المائة واليابان نسبة انخفاض بلغت 11.7 في المائة. كما حقق كُـلُّ من الاتحاد الاوروبي نسبة انخفاض بلغت 8.4 في المائة والولايات المتحدة الامريكية بنسبة انخفاض بلغت 6.5 في المائة. كما انخفضت الواردات العربية البينية بنسبة بلغت 7.7 في المائة. أما الصين فقد حققت نسبة زيادة بلغت 4.7 في المائة.

الشكل (2): اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين (2015)



المصدر: الملحق (2/8).

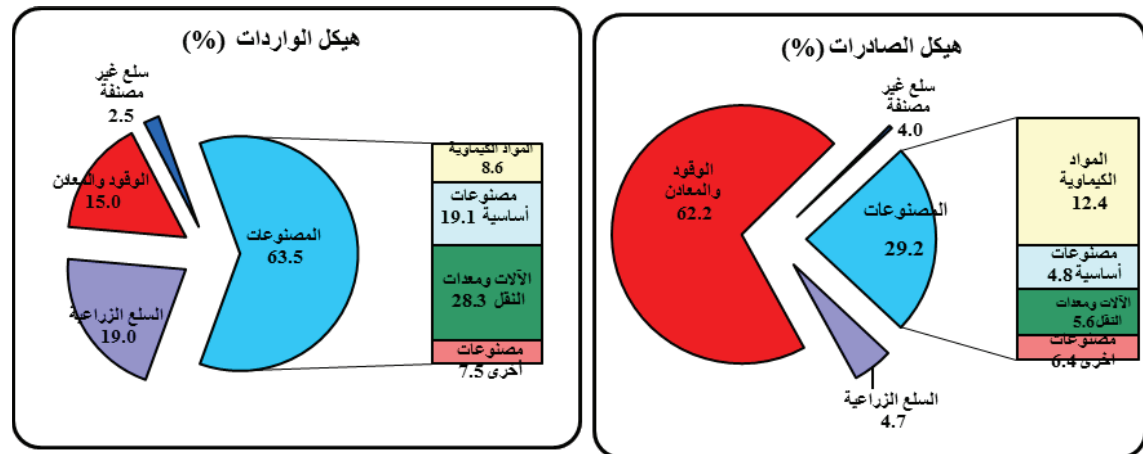
وعلى مستوى حصص الشركاء التجاريين في الواردات العربية لعام 2015، ظلت الدول الآسيوية كإحدى أهم مصادر الواردات العربية واستأثرت بالحصة الكبرى بنسبة بلغت 36.5 في المائة. ومن بين هذه الدول، فقد استأثرت الصين واليابان بنسبة 16.1 في المائة و3.4 في المائة على التوالي من إجمالي الواردات العربية. وسجلت حصة الاتحاد الاوروبي إنخفاضاً طفيفاً لتستقر عند مستوى 27.4 خلال عام 2015 مقارنة مع نحو 27.7 في المائة عام 2014. في حين سجلت حصة الواردات من الولايات المتحدة الامريكية إرتفاعاً طفيفاً لتصل إلى نحو 8.6 في المائة مقارنة مع 8.5 في المائة خلال العام السابق، بينما استقرت حصة الواردات العربية البينية عند نفس المستوى المسجل خلال عام 2014 لتبلغ حوالي 13.5 في المائة في عام 2015.

الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية

استأثرت فئة الوقود والمعادن بالحصة الأكبر في الصادرات الإجمالية العربية بالرغم من انخفاضها من 69.6 في المائة عام 2014 إلى 62.2 في المائة عام 2015. أما حصة المصنوعات فقد ارتفعت لتبلغ 29.2 في المائة عام 2015 مقارنة مع 25.1 في العام السابق. وعلى مستوى مكون المصنوعات فقد زادت الأهمية النسبية للمصنوعات الأساسية ومعدات النقل خلال عام 2015 لتصل إلى 4.8 في المائة و5.6 في المائة على التوالي. أما المصنوعات المتنوعة الأخرى فقد ارتفعت من 2.4 في المائة عام 2014 إلى 6.4 في المائة عام 2015. وبالنسبة للمواد الكيماوية فقد انخفضت من 13.8 في المائة عام 2014 إلى 12.4 في المائة عام 2015. كما انخفضت الأهمية النسبية للسلع الزراعية لتبلغ حوالي 4.7 في المائة عام 2015 مقارنة بنسبة 4.9 في المائة في العام السابق.

وبالنسبة للهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية، تشير البيانات أن فئة المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى في الواردات العربية، حيث زادت حصتها من 60.8 في المائة في عام 2014 لتصل إلى 63.5 في المائة عام 2015. وضمن فئة المصنوعات استأثرت الآلات ومعدات النقل بالمركز الأول مع تزايد في حصتها من الواردات الإجمالية من 26.2 في المائة عام 2014 إلى 28.3 في المائة عام 2015 تلتها في المركز الثاني المصنوعات الأساسية واستأثرت بحصة بلغت 19.1 في المائة من الواردات الإجمالية عام 2015 مقارنة مع 17.5 في المائة مسجلة خلال العام السابق كما ارتفعت المصنوعات المتنوعة الأخرى من 6.4 في المائة عام 2014 إلى 7.5 في المائة عام 2015. أما المواد الكيماوية فقد تراجع حصتها من 10.6 في المائة لتصل إلى 8.6 في المائة عام 2015. وبالمقابل، إنخفضت حصة الوقود والمعادن إلى 15.0 في المائة عام 2015 مقارنة بنسبة بلغت 15.9 في المائة خلال العام السابق. وفيما يتعلق بفئة السلع الزراعية فقد انخفضت حصتها إلى 19.0 في المائة خلال عام 2015 مقارنة مع نسبة قدرها 20.8 في المائة مسجلة خلال عام 2014، الملحق (3/8) والشكل (3).

الشكل (3): الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية (2015)



المصدر: الملحق (3/8)

تنافسية الصادرات السلعية العربية

ساهم وجود نظام تجارة دولي حديث يقوم على تحرير التجارة من القيود التجارية العالمية وتلاشي الحواجز أمام التجارة على زيادة حدة التنافس العالمي، الأمر الذي أوجد منافسة عالية من المهارة والقوة وأصبحت التنافسية مؤشراً للقوة الاقتصادية ومدخل القدرة الدول على البقاء داخلياً وخارجياً حيث تعطي التنافسية الشركات فرصة للخروج من محدودية السوق الصغير إلى رحابة السوق العالمي. ولإجراء هذه المقارنة في الدول العربية على مستوى صادراتها تم استخدام ثلاثة مؤشرات مختارة في ضوء البيانات المتاحة لإجراء المقارنة الدولية لتنافسية الصادرات العربية وذلك على النحو التالي:

مؤشر التنوع Diversification Index: والذي يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة من إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية. ويتراوح هذا المؤشر بين صفر و1، بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.

مؤشر التركيز Concentration Index: ويعرف بمؤشر هيرفندال-هيرشمان ويقاس مستوى التركيز السوقي لحصة الدولة من الصادرات \الواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة أو تنوعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية. وتتراوح قيمة مؤشر التركيز بين صفر و1 وتشير القيم الدنيا للمؤشر إلى درجات تركيز أقل لكل من الصادرات والواردات فيما تشير القيم الأعلى إلى درجات تركيز أكبر.

مؤشر كفاءة التجارة Trade Performance Index: وهو مؤشر مركب يركز احتسابه على عدد من المؤشرات الفرعية لتنافسية الصادرات الوطنية في الأسواق العالمية، مثل متوسط نصيب الفرد للصادرات، الحصة السوقية، تنوع المنتجات المصدرة وتنوع أسواق التصدير العالمية. ويؤدي احتساب مؤشر كفاءة التجارة إلى ترتيب عام لموقع الدولة المصدرة ضمن 184 دولة، وكذلك ترتيب فرعي للدول حسب السلع المصدرة، وذلك بالنسبة لأربعة عشرة مجموعة سلعية رئيسية.

تُشير مؤشرات التنافسية لعام 2014 أن صادرات الدول العربية تتصف بأنها كسابقاتها من السنوات لا زالت لم تصل بعد إلى درجة التنوع المقبولة وتتصف بتدني درجة التنوع في صادراتها مقارنة بعام 2005. وما يؤكد تلك الصفة اللازمة على الصادرات العربية من تدني مؤشر التنوع للصادرات في معظم الدول العربية حيث لا يزال يبعد عن المتوسط (50 في المائة) وحتى الدول التي حققت عام 2013 تحسناً في مؤشرها بمتوسط قل عن 50 في المائة عاد وارتفع عن المتوسط مثل تونس والتي سجل مؤشر التنوع تحركاً إيجابياً حيث بلغ المؤشر (0.519) تلتها مصر وبلغ المؤشر (0.536) والإمارات حيث بلغ المؤشر (0.550)، الجدول رقم (2).

أما البيانات المتوفرة عن مؤشر التركيز تشير الى تزايد عدد الدول العربية التي تتسم صادراتها بالتركز وبنسب متفاوتة مما يعني وجود تركيز سلعي في صادراتها وكان من أهم تلك الدول العراق والصومال وفلسطين وجيبوتي والأردن ولبنان حيث سجلت مستوى تركيز تراوح بين (0.972) و(0.122) بينما سجلت عدد من الدول وهي الامارات والبحرين وتونس والجزائر والسعودية والسودان وسوريا وعمان وقطر والكويت وليبيا ومصر وموريتانيا بمستويات منخفضة من التركيز كان أقلها في تونس وأعلىها في ليبيا.

الجدول رقم (2)
تنافسية الصادرات العربية
مؤشر التركيز والتنوع السلعي لصادرات الدول العربية ودول مختارة أخرى

2014			2005			الدول
مؤشر التنوع	مؤشر التركيز	عدد السلع المصدرة	مؤشر التنوع	مؤشر التركيز	عدد السلع المصدرة	
0.652	0.156	218	0.594	0.135	220	الأردن
0.550	0.405	259	0.594	0.458	256	الإمارات
0.694	0.369	225	0.754	0.422	214	البحرين
0.519	0.145	229	0.599	0.180	200	تونس
0.743	0.490	99	0.810	0.588	108	الجزائر
0.584	0.173	102	0.650	0.152	54	جيبوتي
0.772	0.738	251	0.809	0.745	248	السعودية
0.818	0.641	107	-	-	-	السودان
0.641	0.172	191	0.671	0.367	214	سورية
0.773	0.605	34	0.777	0.567	41	الصومال
0.892	0.972	144	0.825	0.952	86	العراق
0.717	0.592	190	0.768	0.717	197	عمان
0.663	0.190	153	0.591	0.167	127	فلسطين
0.769	0.519	198	0.790	0.571	175	قطر
0.780	0.547	5	0.679	0.543	12	القمر
0.764	0.567	215	0.813	0.632	224	الكويت
0.607	0.122	234	0.625	0.102	215	لبنان
0.782	0.765	114	0.816	0.833	119	ليبيا
0.536	0.163	241	0.606	0.237	239	مصر
0.641	0.157	236	0.670	0.157	220	المغرب
0.797	0.468	69	0.857	0.542	36	موريتانيا
0.754	0.531	157	0.815	0.817	135	اليمن
0.444	0.178	253	0.467	0.186	252	ماليزيا
0.500	0.250	250	0.489	0.246	246	سنغافورة
0.458	0.148	247	0.441	0.161	242	كوريا
0.000	0.079	260	0.0	0.077	260	العالم

المصدر: نشرة الاحصاءات السنوية 2015، الاونكتاد حسب التصنيف الدولي SITC (تصنيف 3 أرقام).

من جانب آخر، يمكن استعراض التطورات التي طرأت على تنافسية الصادرات العربية للمجموعات السلعية لعام 2014، وذلك من خلال استخدام المؤشر المركب لكفاءة التجارة⁽²⁾، الذي يعتبر أكثر شمولية في تقييم أداء وكفاءة صادرات الدول العربية إلى الأسواق العالمية. فيتضمن هذا المؤشر ترتيباً للدول العربية المصدرة وذلك ضمن 184 دولة مصدرة حسب ترتيب الأصناف السلعية في الصادرات العالمية وهي المنتجات الزراعية، الأغذية المصنعة، المنتجات الخشبية، المنسوجات والغزل، والمنتجات الكيماوية، والمنتجات الجلدية، الصناعات الأساسية، المعدات غير الالكترونية، صناعة تكنولوجيا المعلومات، معدات الكترونية، معدات النقل، الملابس الجاهزة، المنتجات المعدنية، صناعات متنوعة.

وبالنسبة للمنتجات الزراعية، تأتي مصر كأول دولة عربية وتحتل المرتبة 46 عالمياً في مؤشر كفاءة التجارة لهذا الصنف السلعي، ثم تأتي المغرب ثاني دولة عربية وبالمرتبة 55 عالمياً في هذا المؤشر، أما الأردن فقد أتت في المرتبة الثالثة عربياً والمرتبة 73 عالمياً.

أما بالنسبة لمؤشر كفاءة التجارة في الأغذية المصنعة، تحتل مصر المرتبة الأولى عربياً و44 عالمياً، ثم تأتي المغرب في المرتبة الثانية عربياً و50 عالمياً، أما السعودية فتأتي في المرتبة الثالثة عربياً و55 عالمياً. أما بالنسبة للمنتجات الخشبية فقد حققت السعودية المرتبة الأولى عربياً و51 عالمياً. كما أتت مصر في المرتبة الثانية عربياً و61 عالمياً. أما فيما يتعلق بالمنسوجات والغزل فقد تصدرت مصر المرتبة الأولى عربياً و26 عالمياً تلتها المغرب وتونس والسعودية وحققنا مراكز عالمية 47 و49 و50 على التوالي.

على مستوى المنتجات الكيماوية حققت السعودية المرتبة الأولى عربياً و17 على المستوى العالمي تلتها مصر عربياً و45 عالمياً. أما المغرب فقد حققت المرتبة الثالثة عربياً و48 عالمياً. أما المنتجات الجلدية فتصدر تونس الدول العربية وتحتل المرتبة الأولى عربياً و31 عالمياً في مؤشر كفاءة التجارة لهذا الصنف السلعي، تليها المغرب في المرتبة الثانية ومصر في المرتبة الثالثة عند 39 و59 على التوالي. وفيما يتعلق بالصناعات الأساسية تصدر البحرين قائمة الدول العربية المصدرة لها، وتحتل المرتبة 47 عالمياً في مؤشر كفاءة التجارة في هذا الصنف السلعي، ثم تليها مصر بالمرتبة 50 عالمياً ثم عُمان بالمرتبة 53 عالمياً.

أما مؤشر كفاءة التجارة للمعدات غير الالكترونية، تتصدر تونس قائمة الدول العربية وتحتل المرتبة 54 عالمياً، ثم تليها البحرين التي تأتي في المرتبة 55 عالمياً ثم لبنان في المرتبة 64 عالمياً والمغرب المرتبة 65 والأردن في المرتبة 67 عالمياً، وبالنسبة لصناعة تكنولوجيا المعلومات تتصدر تونس وتحتل المرتبة 44 في الترتيب العالمي لمؤشر كفاءة التجارة، ثم تأتي مصر بالمرتبة 45 عالمياً، ثم البحرين في المرتبة 52 عالمياً، والأردن في المرتبة 63 والمغرب بالمرتبة 65 عالمياً. أما بالنسبة للمعدات الالكترونية فتصدر المغرب الدول العربية وتحتل المرتبة 34 عالمياً في الترتيب العالمي لمؤشر

(2) يقوم باحتساب مؤشر كفاءة التجارة العالمية (Trade Performance Index – TPI) مركز التجارة الدولي التابع لمنظمة التجارة العالمية ومنظمة الأونكتاد.

كفاءة التجارة ثم تأتي تونس بالمرتبة 36 عالمياً، تتبعها مصر بالمرتبة 48 عالمياً. وفيما يتعلق بمعدات النقل تتصدر المغرب الدول المُصدرة لها وتحتل المرتبة 39 في الترتيب العالمي لمؤشر كفاءة التجارة تليها كُلاً من الكويت والبحرين وتونس وتحققا على المستوي العالمي المراتب 50 و53 و54 على التوالي. أما الملابس الجاهزة فتتصدر تونس قائمة الدول العربية المصدرة لها وتحتل المرتبة 24 عالمياً ضمن مؤشر كفاءة التجارة وتحتل المغرب المرتبة 27، ثم تأتي مصر بالمرتبة 40 في الترتيب العالمي، وتأتي الأردن في المرتبة الثالثة عربياً و41 عالمياً.

وفيما يتعلق بالصناعات المتنوعة ومؤشرات كفاءة التجارة للدول العربية فتتصدر مصر قائمة الدول العربية المصدرة لها وتحتل المرتبة 56 عالمياً في مؤشر كفاءة التجارة تليها تونس بالمرتبة الثانية و57 في الترتيب العالمي، وتأتي الأردن في المرتبة الثالثة عربياً و63 عالمياً. وعلى مستوى المنتجات المعدنية تحتل السعودية المرتبة الأولى عربياً و2 عالمياً، تليها قطر في المرتبة الثانية عربياً و6 عالمياً، والكويت في المرتبة الثالثة عربياً و8 في الترتيب العالمي، والعراق في المرتبة الرابعة عربياً و12 على المستوى العالمي، الملحق (4/8).

ومما سبق من تفاوت في مراكز القطاعات الانتاجية التصديرية في الدول العربية في ضوء البيانات المتوفرة يلاحظ أن عملية التصدير تعاني من صعوبات مما يمنعها من تحقيق مراتب متقدمة في السوق التنافسية الدولية وقدره تنافسية في الأسواق العربية البينية وبالتالي الحرمان من تعظيم الناتج القومي والإيرادات للدول العربية للنهوض بالتجارة السلعية العربية الإجمالية، خاصة في ظل الأزمة العالمية الحالية. ويمكن تقسيم الصعوبات إلى ما يخص عدم توفر خطوط ملاحية وخطوط طيران وطرق برية مجزأة فضلاً عن ضعف الجهاز الحكومي الرسمي في رسم السياسات الاقتصادية والصناعية التي من شأنها زيادة الصادرات السلعية العربية الاجمالية. كما أن الصعوبات التي تعاني منها بنية التجارة في الدول العربية من عدم جاهزية الموانئ والمنافذ البرية الحدودية وعدم الإلمام بقوانين الدول المصدرة إليها المنتجات. بالإضافة إلى تقادم أسطول النقل البري وما يتبعه ذلك من تعطيل للنقل بسبب تعطل سيارات النقل أثناء توصيل البضائع إلى الموانئ وما يترتب على ذلك من تأخير في مواعيد الشحن وزيادة في كلفة النقل. كما يترتب أحياناً أثناء عمليات النقل حدوث زيادة غير مُبررة في أسعار النقل مما يؤثر سلباً على القدرة التنافسية لمنتجاتها. كما أن عدم قدرة المصنع العربي على التعرف على المواصفات العالمية المطلوبة للمنتج وعدم توفر دراسات السوق السلعية الحديثة التي توضح إمكانية دخول المنتج التصديري إلى الأسواق الدولية. حيث إن نقص المعلومات وعدم توافرها، وأيضاً عدم دقة هذه المعلومات يؤدي إلى سوء اختيار الأسواق المراد المنافسة بها كما يؤدي إلى فشل محاولات دخول هذه الأسواق.

عموماً في ظل تلك الصعوبات ولتعزيز القدرة التنافسية للقطاعات التصديرية العربية لابد من دعم جهود القطاع الخاص التصديرية من خلال المؤسسات الحكومية نحو الأسواق الخارجية وذلك بإنشاء المراكز الوطنية للتجارة الخارجية وتوفير بيانات عن الشركات والأسواق الأجنبية والتعاقد مع شركات تسويقية دولية والبعثات الترويجية وإنشاء مراكز تجارة للمنتجات العربية في الأسواق الدولية والاشتراك في المعارض والأسواق الدولية ومساعدة قطاع الخدمات وإدارة المصدرين وتحسين المعاملة التفضيلية والاهتمام بالتجارة الإلكترونية وإنشاء مناطق للتجارة الحرة.

التجارة البينية السلعية العربية

أداء التجارة البينية السلعية

تأثر أداء التجارة العربية السلعية البينية خلال عام 2015 بتواصل الانخفاض الملحوظ لأسعار النفط العالمية، والظروف المحلية التي تشهدها عدد من دول المنطقة وأثرها على حركة التجارة بين الدول العربية. ونتيجة لتلك التطورات فقد تراجع قيمة التجارة البينية⁽³⁾ العربية بنسبة بلغت حوالي 8.3 في المائة لتصل الى نحو 110.0 مليار دولار خلال عام 2015، مقابل حوالي 120.0 مليار دولار خلال العام السابق. ويرجع ذلك إلى انخفاض الصادرات البينية بنحو 9.0 بالمائة لتبلغ حوالي 108.1 مليار دولار خلال عام 2015، مقارنة مع نحو 118.8 مليار دولار محققة خلال عام 2014. كما انخفضت الواردات البينية بحوالي 7.7 في المائة خلال عام 2015، الملحق (5/8) والجدول (3).

الجدول (3)
أداء التجارة البينية العربية
(2015 – 2011)

معدل التغير السنوي في الفترة (2011-2014) (%)	معدل التغير السنوي (%)					القيمة (مليار دولار أمريكي)					البند
	*2015	2014	2013	2012	2011	*2015	2014	2013	2012	2011	
5.6	-8.3	4.0	4.4	8.5	12.6	110.0	120.0	115.5	110.6	102.0	متوسط التجارة البينية العربية ⁽¹⁾
4.6	-9.0	4.0	3.2	6.6	6.7	108.1	118.8	114.2	110.7	103.9	الصادرات البينية العربية
6.6	-7.7	3.9	5.6	10.4	19.5	111.9	121.2	116.7	110.5	100.1	الواردات البينية العربية

(1) (الصادرات البينية + الواردات البينية) / 2.

* بيانات أولية.

المصدر: الملحق (8/5).

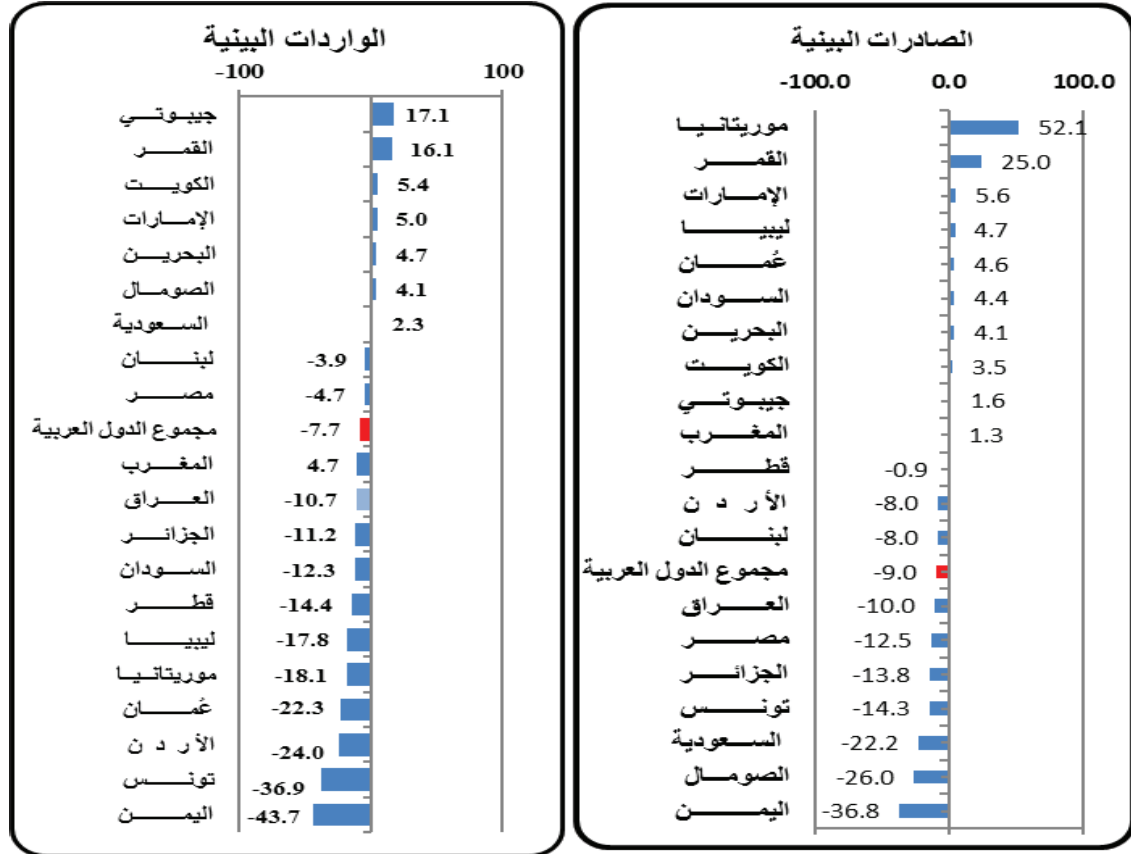
على مستوى الدول فرادى، فقد شهد عام 2015 تراجع قيمة الصادرات البينية السلعية للدول العربية في عشر دول بنسب تراوحت بين 0.9 في المائة في قطر، وحوالي 36.8 في المائة في اليمن. وحققت كل من الجزائر والسعودية معدلات تراجع في صادراتها البينية بلغت نحو 13.8 بالمائة و22.2 في المائة على الترتيب. وانخفضت الصادرات البينية في كل من الأردن، لبنان، العراق، مصر بمعدلات تراوحت بين 8 في المائة و12.5 بالمائة خلال عام 2015. في حين زادت الصادرات البينية لكل من موريتانيا والقمر بنسب بلغت 52.1 بالمائة و25 بالمائة على الترتيب.

(3) تم احتساب قيمة التجارة البينية كمتوسط التجارة البينية وفق المعادلة التالية (الصادرات + الواردات) / 2.

وارتفعت خلال عام 2015 بنسب أقل في كلٍ من الإمارات، ليبيا، عُمان، السودان، البحرين، الكويت، جيبوتي، والمغرب، حيث تراوحت بين 1.3 بالمائة و5.6 بالمائة.

وبالنسبة للواردات السلعية البينية، فقد انخفضت الواردات البينية في ثلاث عشرة دولة عربية خلال عام 2015 بمعدلات تراوحت بين 3.9 بالمائة في لبنان و43.7 في المائة في اليمن. هذا، بينما زادت الواردات البينية في كلٍ من جيبوتي والقمر والكويت والإمارات والبحرين والصومال والسعودية بنسب تفاوتت بين حوالي 17.1 في المائة في جيبوتي و2.3 بالمائة في السعودية، الملحق (5/8) والشكل (4).

الشكل (4): نسب تغير التجارة البينية للدول العربية (%) (2015)



المصدر: الملحق (5/8)

مساهمة التجارة البينية في التجارة السلعية الإجمالية

تحسنت خلال عام 2015 نسبة مساهمة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات السلعية العربية، حيث ارتفعت من مستوى 9.7 في المائة مسجل في عام 2014 لتصل الى نحو 13.0 في المائة. وقد جاء ذلك كمحصلة للتراجع الكبير الذي شهدته قيمة الصادرات السلعية الاجمالية العربية، بسبب تراجع الأسعار العالمية للنفط، والذي فاق نسبة التراجع في قيمة الصادرات السلعية البينية الاجمالية العربية. كما استقرت خلال عام 2015 حصة الواردات البينية السلعية في الواردات الإجمالية العربية عند نفس المستوى المُسجل خلال العام السابق لتبلغ حوالي 13.5 في المائة.

وبالنسبة للأهمية النسبية للتجارة البينية السلعية في التجارة الإجمالية السلعية للدول العربية فُرادى، فقد شهد عام 2015 تحقيق الصادرات البينية لإثنى عشرة دولة عربية نسب مساهمة في الصادرات الإجمالية لتلك الدول فاقت متوسط حصة الصادرات البينية للدول العربية كمجموعة في إجمالي الصادرات العربية والتي بلغت حوالي 13.0 في المائة. وقد سجلت الصومال خلال عام 2015 أكبر نسبة مساهمة بلغت حوالي 98.7 في المائة، بينما حققت قطر أقل نسبة مساهمة بلغت حوالي 13.2 في المائة.

وتعتبر كل من الأردن ولبنان والسودان ومصر من أكثر الدول تكاملاً مع التجارة البينية العربية، فقد تحسنت حصة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات في كل من السودان ولبنان ومصر لتصل الى نحو 57.9 في المائة و54 في المائة و43.4 في المائة على الترتيب ، بينما سجلت الاردن خلال عام 2015 تراجع طفيف لنسبة مساهمة صادراتها البينية العربية إلى إجمالي صادراتها لتبلغ نحو 51.0 بالمائة. كما شهدت حصة الصادرات البينية للسعودية في إجمالي صادراتها تحسناً خلال عام 2015 لتصل الى نحو 16.2 في المائة مقارنة مع حوالي 12.4 بالمائة خلال العام السابق. وقد استمرت الصادرات البينية لكل من الإمارات وتونس والجزائر والعراق وقطر والُفمر والكويت وليبيا والمغرب وموريتانيا في تحقيق حصص منخفضة من اجمالي صادراتها، لذلك فإنها تعتبر أقل تكاملاً مع التجارة البينية العربية، الملحق (6/8) والجدول (4).

الجدول (4)
مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية
(2011 – 2015)

(نسبة مئوية)

* 2015	2014	2013	2012	2011	
13.0	9.7	8.7	8.4	8.6	نسبة الصادرات البينية العربية الى إجمالي الصادرات العربية
13.5	13.5	13.6	13.6	13.6	نسبة الواردات البينية العربية الى إجمالي الواردات العربية

* بيانات أولية.
المصدر: الملحق (6/8).

وبخصوص حصة الواردات البينية السلعية في الواردات الإجمالية السلعية على مستوى الدول فرادى، فقد شكلت الصادرات العربية البينية حصة ملحوظة في واردات ثلاثة عشر دولة عربية فاقت مستوى 13.5 في المائة خلال عام 2015، والذي يُمثل متوسط نسبة مساهمة الواردات البينية العربية في الواردات الإجمالية للدول العربية كمجموعة. وقد تفاوتت تلك الحصص بين مستوى 14.2 في المائة في مصر ومستوى 93.1 في المائة في الصومال. وشهدت كل من الإمارات وتونس والجزائر والسعودية وقطر ولبنان تحقيق حصص أقل من متوسط حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية للدول العربية كمجموعة. هذا، ويشكل النفط الخام حصة ملموسة في إجمالي الواردات البينية للدول التي تستورد نسبة كبيرة من وارداتها السلعية من الدول العربية. فقد مثلت خلال عام 2015 نسبة الواردات البينية من النفط الخام في كل من الأردن والمغرب ومصر ولبنان، حوالي 43.5 في المائة و36.4 في المائة و28.1 في المائة و20.4 في المائة على الترتيب من قيمة وارداتها البينية، الجدول (5).

جدول (5)
حصة واردات النفط الخام البينية
من إجمالي الواردات البينية لبعض الدول العربية
(2015)

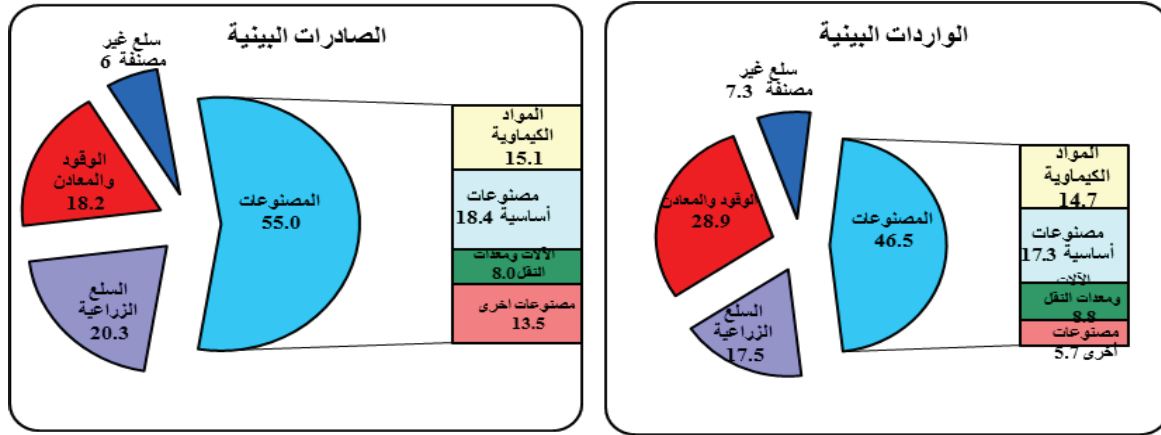
الدول	واردات النفط الخام البينية (مليون دولار امريكي)	إجمالي الواردات البينية (مليون دولار امريكي)	النسبة المئوية من إجمالي الواردات البينية (%)
الأردن	2,281	5,239	43.5
لبنان	435	2,134	20.4
مصر	2,750	9,781	28.1
المغرب	2,025	5,565	36.4

المصدر: الملحق (5/8) و(10/8).

تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية

فيما يتعلق بالهيكل السلعي للصادرات البينية العربية خلال عام 2015، فقد انخفضت حصة كل من السلع الزراعية والوقود المعدني والمعادن الأخرى، بينما ارتفعت نسبة مساهمة المصنوعات في إجمالي الصادرات البينية للدول العربية. فقد تراجع نصيب السلع الزراعية في إجمالي الصادرات البينية من مستوى 22.1 في المائة مسجلة في عام 2014 لتصل الى نحو 20.3 في المائة خلال عام 2015. كما تراجع حصة مجموعة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في الصادرات البينية خلال عام 2015 لتبلغ حوالي 18.2 في المائة مقابل حصة قدرها 21.5 في المائة خلال عام 2014، ويرجع ذلك لانخفاض الملموس الذي تشهده أسعار النفط العالمية. هذا، في حين شهدت حصة مجموعة المصنوعات التي تُمثل أكبر حصة في الصادرات البينية، ارتفاعاً خلال عام 2015 لتسجل مستوى 55 في المائة مقارنة مع حصة قدرها 50.7 في المائة في العام السابق، الملحق (9/8) والشكل (5).

الشكل (5): الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية (في المائة) (2015)



المصدر: الملحق (9/8).

وعلى صعيد المجموعات السلعية الفرعية المكونة للمصنوعات فقد ارتفعت حصة كل من المواد الكيماوية، والآلات ومعدات النقل والمصنوعات المتنوعة الأخرى، في الصادرات البينية العربية خلال عام 2015. بينما حققت مجموعة المصنوعات الأساسية انخفاضاً في أهميتها النسبية في الصادرات البينية خلال عام 2015 لتصل إلى مستوى 18.4 بالمائة وذلك بالمقارنة مع مستوى 19.4 في المائة خلال العام السابق.

وفيما يتعلق بهيكل الواردات البينية، فإنه من المعروف أن الواردات البينية العربية هي نفسها الصادرات البينية العربية بالإضافة إلى قيمة الشحن والتأمين ولهذا فمن الناحية النظرية، فإن الهيكل السلعي للواردات البينية يجب ألا يختلف عن الهيكل السلعي للصادرات البينية. إلا أنه عملياً توجد اختلافات إحصائية ناتجة عن اختلاف الترتيب وأساليب التسجيل والتصنيف، الأمر الذي ينتج عنه فوارق بين أرقام الصادرات والواردات البينية وبالتالي تباين قيم المجموعات السلعية في الصادرات البينية مع الواردات البينية. وبالرغم من هذه الاختلافات، فيلاحظ من البيانات المجمعة عن هيكل التجارة البينية لعام 2015 أن الحصة السلعية الرئيسية للواردات البينية حافظت على نسب متقاربة وفي نفس الاتجاهات العامة التي سلكتها الحصة السلعية للصادرات البينية.

التجارة البينية السلعية للتجمعات العربية

أوضحت البيانات المجمعة عن تطور التجارة البينية للتجمعات العربية، وهي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومجلس التعاون لدول الخليج واتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير، أن الصادرات البينية لاتحاد دول المغرب العربي انخفضت بنسبة قدرها حوالي 20.4 في المائة في عام 2015، وسجلت أيضاً كل من الصادرات البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية ولمجلس التعاون لدول الخليج تراجع بنسب بلغت 10.9 في المائة و3.4 بالمائة على

التوالي. أما دول اتفاقية أغادير فقد شهدت تراجع بنسبة بلغت حوالي 4.3 في المائة في عام 2015. وفي جانب تطور الأهمية النسبية للصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لهذه المجموعات، فقد تراجعت حصة الصادرات البينية لكل من مجلس التعاون لدول الخليج واتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير، في حين ارتفعت حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لدول منطقة التجارة الحرة العربية خلال عام 2015، الجدول (6).

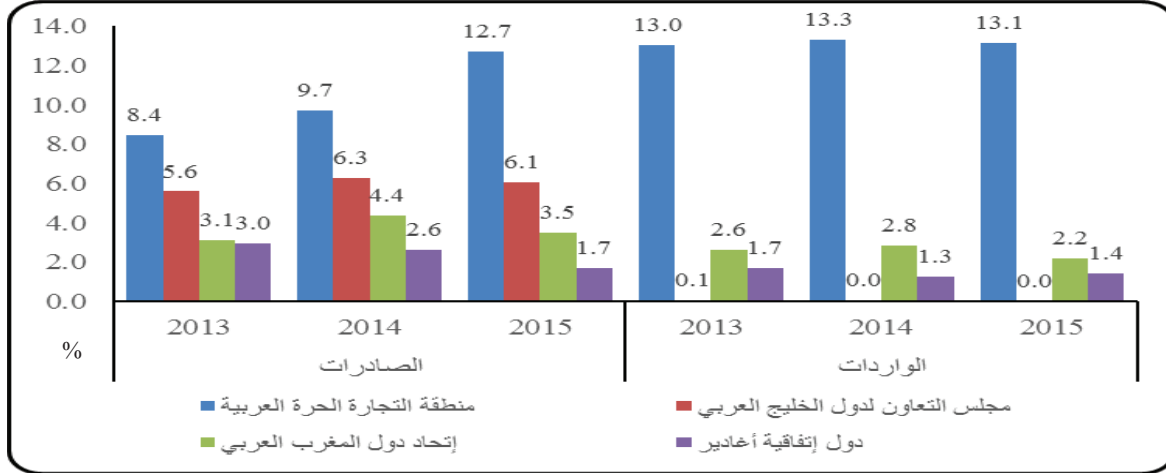
الجدول (6)
مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية
(2011 – 2015)

التجارة البينية (مليون دولار أمريكي)												التجمعات العربية
معدل التغير 2015 (%)	قيمة الواردات البينية					معدل التغير 2015 (%)	قيمة الصادرات البينية					
	2015	2014	2013	2012	2011		2015	2014	2013	2012	2011	
8.3-	108,534	118,353	111,318	104,425	87,116	10.9-	105,513	118,462	110,511	109,568	89,788	منطقة التجارة الحرة العربية
2.3	52,557	51,368	45,674	42,881	33,461	3.4-	59,009	61,105	57,506	55,163	38,539	مجلس التعاون لدول الخليج العربي
34.6-	2,856	4,368	3,785	3,543	2,782	20.4-	4,024	5,053	4,345	4,082	3,485	اتحاد دول المغرب العربي
2.0	2,151	2,109	2,750	2,577	2,124	4.3-	1,883	1,967	2,274	2,144	2,013	دول اتفاقية أغادير
	المساهمة في إجمالي الواردات (في المائة)						المساهمة في إجمالي الصادرات (في المائة)					
	13.1	13.3	13.0	12.9	11.9		12.7	9.7	8.4	8.3	7.5	منطقة التجارة الحرة العربية
	0.0	0.0	0.1	0.2	0.2		6.1	6.3	5.6	5.5	4.1	مجلس التعاون لدول الخليج العربي
	2.2	2.8	2.6	2.6	2.3		3.5	4.4	3.1	2.5	2.7	اتحاد دول المغرب العربي
	1.4	1.3	1.7	1.6	1.4		1.7	2.6	3.0	2.8	2.6	دول اتفاقية أغادير

منطقة التجارة الحرة تشمل جميع الدول العربية باستثناء (جيبوتي والصومال والقمر وموريتانيا).
مجلس التعاون لدول الخليج العربي (الامارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت).
اتحاد دول المغرب العربي (تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا).
دول اتفاقية أغادير (الأردن وتونس ومصر والمغرب).
المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2016، و تقارير قطرية ودولية متنوعة.

وبخصوص الأهمية النسبية للتجارة البينية في التجارة الإجمالية لهذه التجمعات، فإن التجارة البينية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تستحوذ على النصيب الأكبر ثم يتبعها حصة التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي. وعلى الرغم من أن كل من تجمعي اتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير يشملان في عضويتها دولاً تتصف اقتصاداتها بالتنوع في الأنشطة الانتاجية والتصديرية مثل مصر والمغرب وتونس والأردن، إلا أن الأهمية النسبية لتجارتها البينية في التجارة الإجمالية لها لا تزال عند مستويات منخفضة لا تقارن بالتجمعات الاقتصادية الأخرى في الدول النامية، الشكل (6).

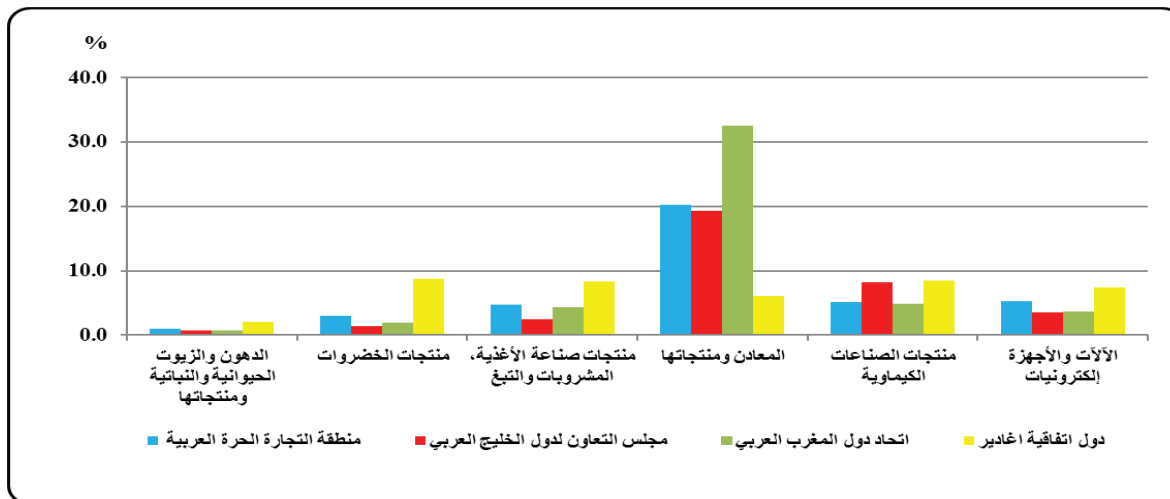
الشكل (6): حصة الصادرات البينية في إجمالي صادرات التجمعات العربية (2013 - 2015)



المصدر: الجدول (6).

وبالنسبة لأهم السلع المتبادلة في نطاق كل كتل تجاري، فتتمثل أهم السلع المتبادلة في نطاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في كل من المعادن ومنتجاتها، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتها، والآلات والأجهزة الالكترونية، ومنتجات الصناعات الكيماوية، والورق ومنتجاتها، ومنتجات صناعة الاغذية والمشروبات والتبغ. وتمثلت أهم السلع المتبادلة في إطار تجمع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المعادن ومنتجاتها، ومنتجات الصناعات الكيماوية، والسيارات ووسائل النقل، والحيوانات الحية ومنتجاتها، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتها، الشكل (7).

الشكل (7): أهم السلع المتبادلة في التجارة البينية في التكتلات العربية متوسطة الفترة (2012-2015)



المصدر: Trade map

بالنسبة لاتحاد دول المغرب العربي فقد شملت أهم السلع المتبادلة في نطاقه كل من المعادن ومنتجاتها، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتها، ومنتجات الصناعات الكيماوية، ومنتجات صناعة الاغذية والمشروبات والتبغ. وعلى نطاق اتفاقية أجادير فقد تمثلت أهم السلع المتبادلة في منتجات الخضروات، ومنتجات الصناعات الكيماوية، ومنتجات صناعة الاغذية والمشروبات والتبغ، والآلات والأجهزة الالكترونية، والمعادن ومنتجاتها، الجدول (7).

الجدول (7)
هيكل التجارة البينية السلعية للتجمعات العربية
متوسط الفترة (2012 – 2015)

(نسبة مئوية)

دول اتفاقية اجادير	اتحاد دول المغرب العربي	مجلس التعاون لدول الخليج العربي	منطقة التجارة الحرة العربية	الابواب السلعية (حسب التصنيف المنسق)
5.8	1.1	5.7	3.5	الحيوانات الحية ومنتجاتها
8.7	1.9	1.5	3.0	منتجات الخضراوات
2.0	0.7	0.8	1.0	الدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها
8.3	4.3	2.5	4.7	منتجات صناعة الأغذية، المشروبات والتبغ
6.1	32.6	19.3	20.3	المعادن ومنتجاتها
8.5	4.8	8.2	5.1	منتجات الصناعات الكيماوية
7.1	6.4	5.6	5.9	البلاستيك والمطاط ومصنوعاتها
0.1	0.1	0.1	0.1	الجلود الخام ومنتجاتها
0.3	0.1	0.2	0.3	الخشب والفلين ومصنوعاتها
2.7	2.2	1.2	4.9	الورق ومنتجاته
1.9	1.2	0.9	3.2	المنسوجات ومصنوعاتها
4.7	1.2	3.7	3.6	الاسمنت ومصنوعاتها
1.7	0.8	3.5	2.3	الأحجار الكريمة
7.4	3.7	3.5	5.2	الآلات والأجهزة الإلكترونية
2.3	1.7	6.4	3.3	السيارات ووسائل النقل
0.2	0.4	0.3	0.2	أجهزة البصريات
1.7	0.8	0.7	1.2	المصنوعات الأخرى

* السلع المتبادلة = (الصادرات+الواردات) / 2.

المصدر: www.Trademap.org.

اتجاهات التجارة البينية السلعية

تتسم اتجاهات التجارة البينية السلعية للدول العربية بشكل عام بتركزها في دول الجوار، فعلى صعيد الصادرات البينية للدول العربية خلال عام 2015، فقد استحوذت السعودية و العراق على حوالي 52 بالمائة من صادرات الأردن إلى الدول العربية. وتركز نحو 52 في المائة من صادرات الامارات في كل من عُمان والسعودية. وشهدت البحرين خلال

عام 2015 استحوذ كل من الإمارات والسعودية على حوالي 67 في المائة من صادراتها البينية الى الدول العربية. وتركز نحو 71 بالمائة من صادرات تونس إلى الدول العربية في دولتين مجاورتين هما ليبيا والجزائر. أما صادرات الجزائر إلى الدول العربية فقد تركزت في مصر وتونس والمغرب بنسبة بلغ اجماليها حوالي 84 في المائة تقريباً. وفيما يتعلق بالسودان فقد اتجه معظم صادراتها، حوالي 85 في المائة، إلى كل من الإمارات والسعودية. وحصلت كل من الإمارات وعمان واليمن على حوالي 87 في المائة من إجمالي صادرات الصومال البينية للدول العربية. وتركزت معظم صادرات العراق البينية إلى كل من سورية ومصر والمغرب بنسبة بلغت 97 في المائة تقريباً. كما حصلت الامارات على حوالي 55 في المائة و65 في المائة من صادرات كل من عُمان وقطر البينية. واستحوذت مصر على نسبة 62 في المائة تقريباً من الصادرات البينية العربية للكويت. واتجه نحو 91 في المائة من صادرات ليبيا إلى كل من الامارات وتونس وسورية. أما اليمن فقد تركزت صادراتها البينية إلى الدول العربية في كل من الإمارات والسعودية والكويت. هذا، بينما تتوزع الاسواق التصديرية للدول العربية التي تتصف بإنها اقتصادات أكثر تنوعاً مثل السعودية ومصر والمغرب على حوالي خمس دول عربية رئيسية أو أكثر.

وفيما يخص الواردات السلعية البينية للدول العربية، فقد استحوذت كل من السعودية والامارات على حوالي 59 في المائة و16 في المائة على الترتيب من واردات الأردن العربية. وجاء نحو 67 في المائة من الواردات العربية للإمارات من كل من عُمان والسعودية وقطر. ومثلت واردات البحرين من السعودية حوالي 76 في المائة من وارداتها البينية، ويأتي حوالي 62 في المائة من الواردات البينية لتونس من كل من الجزائر والأردن والسعودية. وتركزت الواردات البينية للسعودية في كل من الإمارات ومصر والبحرين بنسبة بلغت حوالي 72 في المائة، وواردات الصومال البينية في جيبوتي وعمان بنسبة 73 في المائة، وواردات العراق البينية في سورية بنسبة 74 في المائة. وجاء حوالي 68 في المائة من الواردات البينية لقطر من الإمارات والسعودية، ونسبة 84 في المائة من الواردات البينية لعمان من الإمارات والسعودية، ونسبة 73 في المائة من الواردات البينية للكويت من كل من الإمارات والسعودية. أما الواردات البينية لليبيا فقد جاء معظمها من كل من تونس ومصر وسوريا بنسبة بلغ اجماليها حوالي 86 في المائة. كما تركز حوالي 70 في المائة من الواردات البينية لمصر في كل من الكويت والسعودية و الإمارات، وحوالي 66 في المائة من الواردات البينية للمغرب من كل من السعودية والجزائر، وجاء حوالي 83 في المائة من الواردات البينية لموريتانيا من الجزائر والمغرب. كما جاءت نسبة 63 في المائة من الواردات البينية لليمن من كل من الإمارات والسعودية. وتعتبر الواردات البينية لكل من الجزائر ولبنان الأكثر توسعاً في مصادر وارداتهما من الدول العربية، إذ تتوزع حصص الاستيراد لكل منها بين حوالي أربعة إلى خمس دول عربية، الملاحق (6/8) و(7/8) و(8/8).

التجارة البينية للبتروال الخام

تراجعت قيمة التجارة البينية للدول العربية في البتروال الخام مع تواصل تراجع الاسعار العالمية للنفط، حيث انخفضت خلال عام 2015 بنسبة بلغت حوالى 7.9 في المائة لتصل إلى حوالى 7.5 مليار دولار مقارنة مع حوالى 8.1 مليار دولار خلال العام السابق. كما انخفضت الاهمية النسبية للتجارة البينية في البتروال الخام من مستوى 6.7 بالمائة، محقق خلال عام 2014، لتصل إلى 6.4 في المائة من متوسط قيمة التجارة البينية العربية خلال عام 2015. وتتركز الصادرات البينية للبتروال الخام خلال عام 2015 في اربعة دول مصدرة رئيسية إلى بقية الدول العربية، هي السعودية والكويت والإمارات والجزائر، حيث يمثل مجموع صادراتها حوالى 99.2 في المائة من الصادرات البينية العربية الاجمالية للبتروال الخام. بينما تستحوذ كل من مصر والأردن والمغرب على حوالى 94.2 في المائة من اجمالي الواردات البينية العربية للبتروال الخام، الملحق (10/8) والجدول (8).

الجدول (8)
التجارة البينية للبتروال الخام
(2015- 2011)

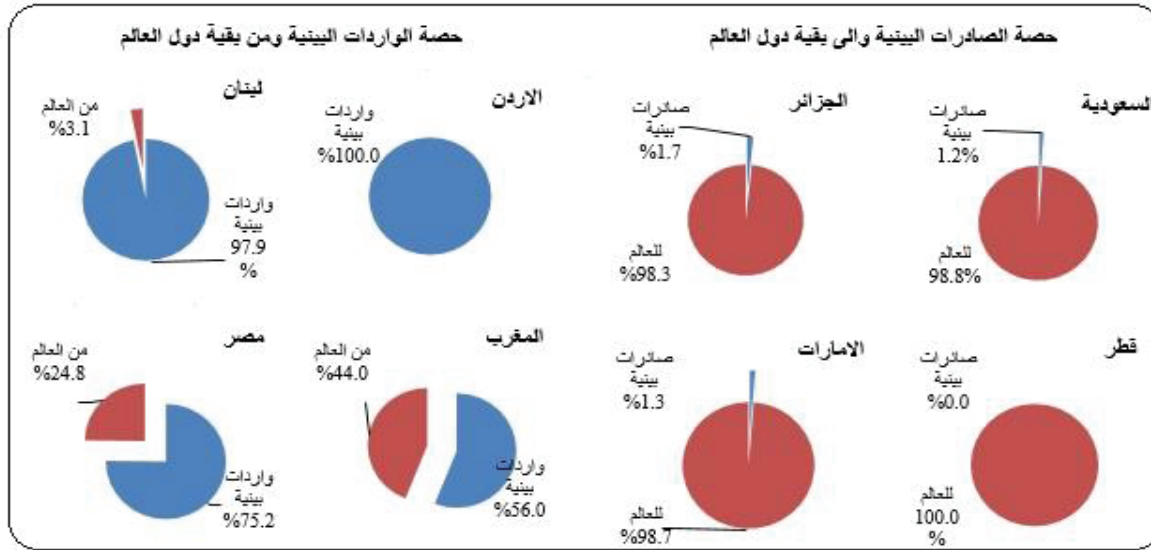
2015	2014	2013	2012	2011	
7,492	8,135	9,539	10,437	10,163	قيمة التجارة البينية للبتروال الخام (مليون دولار)
6.4	6.7	8.3	9.4	10.0	حصة التجارة البينية للبتروال الخام في متوسط قيمة التجارة البينية العربية ⁽¹⁾ (%)

(1) (الصادرات البينية + الواردات البينية)=2.

المصدر: الملحقان (6/8) و(10/8).

وعلى صعيد الاهمية النسبية للتجارة البينية العربية في البتروال الخام خلال عام 2015، فإن حصة الصادرات البينية للبتروال الخام تمثل نسبة ضئيلة من اجمالي الصادرات العربية للبتروال الخام. فعلى مستوى الدول المصدرة الرئيسية للبتروال الخام، بلغت هذه الحصة حوالى 1.2 في المائة من إجمالي صادرات السعودية للبتروال الخام، و1.3 في المائة بالنسبة للإمارات، و1.7 في المائة بالنسبة للجزائر. وفيما يخص الأسواق العربية لاستيراد البتروال الخام، فقد اشارت البيانات إلى أن الأردن يستوفى من الدول العربية تقريباً جميع احتياجاته من البتروال الخام، وتمثل واردات مصر للبتروال الخام من الدول العربية نحو 75.2 في المائة من إجمالي وارداتها لهذه السلعة، و56 في المائة و97.9 في المائة في كل من المغرب ولبنان على التوالي، الشكل (8).

الشكل (8): حصة الصادرات والواردات البيئية من البترول الخام لبعض الدول العربية (2015)



المصدر: الملحق (10/8).

تجارة الخدمات في الدول العربية

ترجع إجمالي التجارة الدولية في الخدمات خلال عام 2015 بنسبة قدرها 5.6 بالمائة ليصل الى 4678 مليار دولار مقارنة مع نحو 4860 مليار دولار مسجلة خلال العام المقابل. وقد سجل نصيب مدفوعات تجارة الخدمات للدول النامية من الاجمالي العالمي ارتفاعاً لتبلغ نحو 39.2 بالمائة خلال عام 2015 مقارنة مع حصة قدرها حوالي 37.7 بالمائة محققة في عام 2014. هذا، في حين تراجعت حصة المدفوعات الخدمية للدول العربية في عام 2015 لتبلغ حوالي 6.7 بالمائة من الاجمالي العالمي، مقابل نحو 6.8 بالمائة خلال العام السابق، جدول رقم (9).

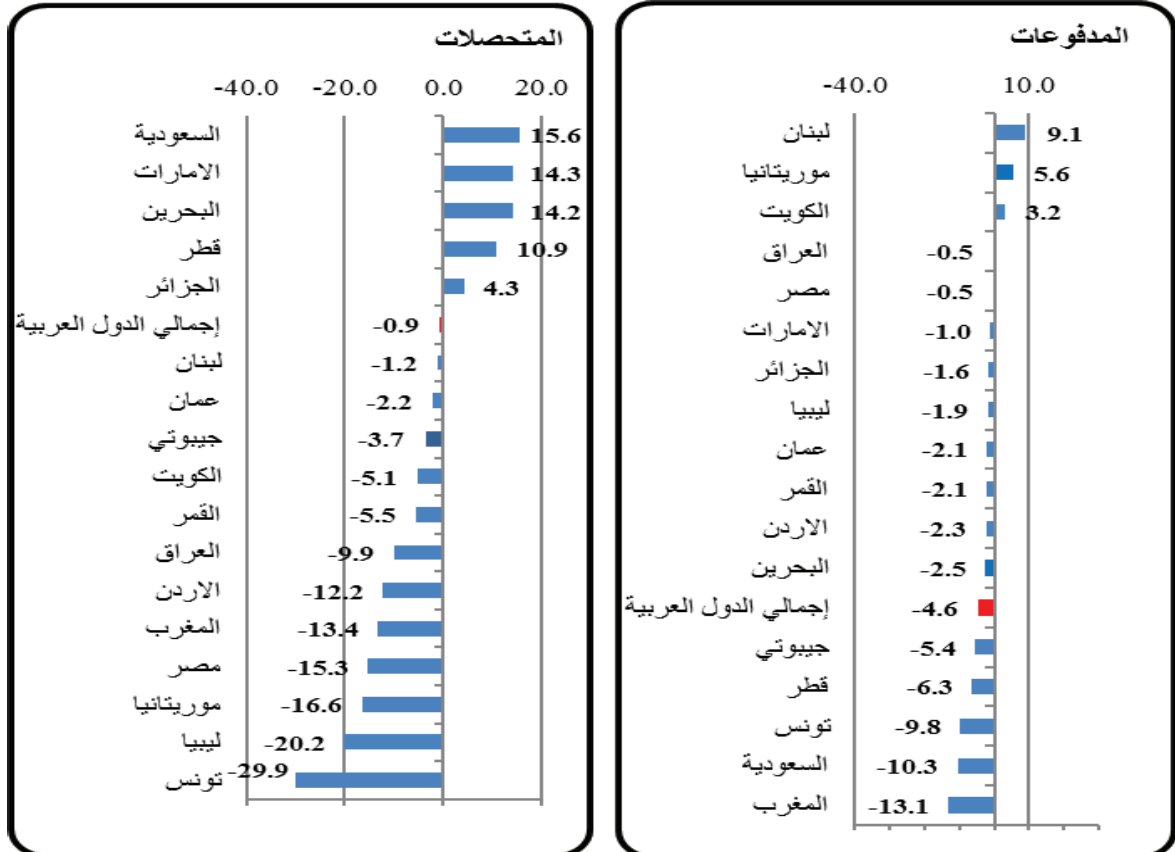
الجدول رقم (9)
حصة إجمالي تجارة الخدمات للدول النامية والعربية والأسواق الناشئة
في إجمالي تجارة الخدمات العالمية

معدل التغير في إجمالي متحصلات تجارة الخدمات 2015	إجمالي تجارة الخدمات										الاقليم	
	المتحصلات					معدل التغير في إجمالي مدفوعات تجارة الخدمات 2015	المدفوعات					
	2015	2014	2013	2012	2011		2015	2014	2013	2012		2011
2.1	30.2	29.3	29.4	30.1	28.6	1.8	39.2	37.7	37.1	37.0	35.9	الدول النامية، منها :
1.9-	2.9	2.8	2.6	2.8	2.8	5.5-	6.7	6.8	6.2	6.2	6.1	الدول العربية
0.9	10.8	9.8	10.0	10.1	9.6	2.2	13.9	11.4	11.7	11.9	11.7	الاسواق الناشئة
6.3-	4,747	4,940	4,743	4,506	4,362	5.6-	4,678-	4,860-	4,644-	4,395-	4,249-	العالم (مليار دولار أمريكي)

المصدر: جدول رقم (11/8)، قاعدة بيانات UNCTAD

تأثرت تجارة الخدمات في الدول العربية خلال عام 2015 بانخفاض مستويات المدفوعات الخدمية لبند النقل والشحن والتأمين نظراً لتراجع قيمة الواردات السلعية، وذلك بالإضافة الى أثر تواصل التطورات المحلية وبعض الأحداث التي شهدتها بعض الدول على مكونات الميزان الخدمي وخاصة المتحصلات من بند السفر في تلك الدول. فقد سجلت المتحصلات من الصادرات الخدمية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2015 تراجعاً بمعدل 0.9 في المائة لتصل الى نحو 141.4 مليار دولار، مقارنة مع 142.6 مليار دولار محققة في عام 2014. وانخفضت أيضاً المدفوعات عن الواردات الخدمية الإجمالية للدول العربية لتسجل نحو 304.4 مليار دولار مقابل نحو 319.3 مليار دولار خلال العام السابق، أي بنسبة تراجع قدرها 4.6 في المائة. ونتيجة لتلك التطورات في كل من جانبي المتحصلات والمدفوعات فقد انكمش العجز في الميزان الخدمي للدول العربية كمجموعة خلال عام 2015 بنسبة قدرها 7.7 في المائة ليصل إلى نحو 163.1 مليار دولار مقارنة مع عجز قدره من 176.6 مليار دولار محقق خلال عام 2014، الشكل (9).

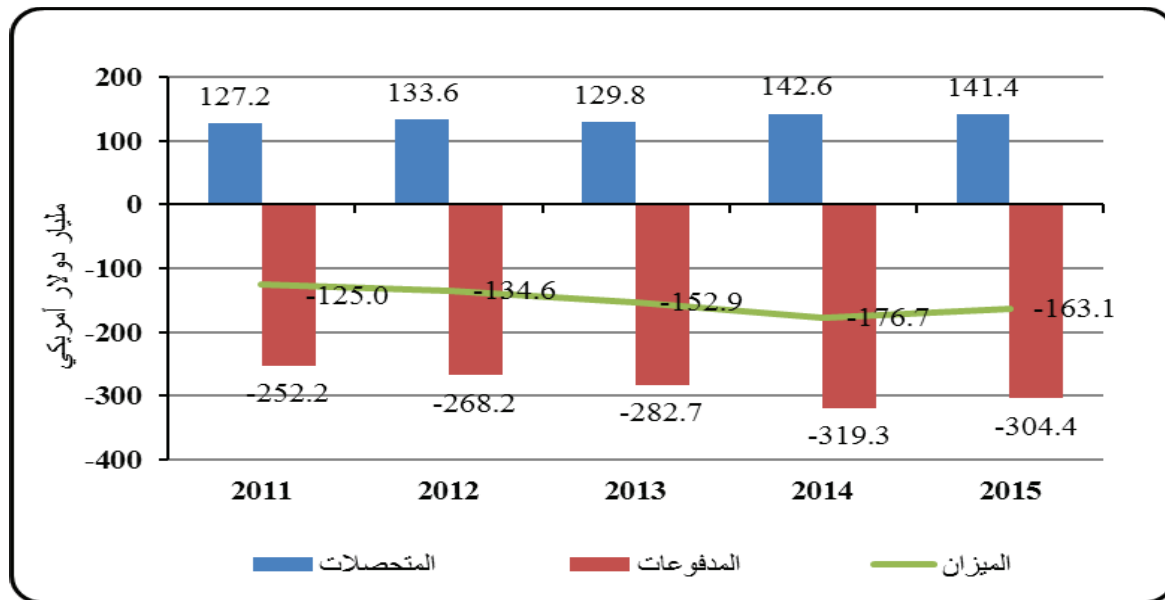
الشكل (9): نسبة التغير في إجمالي تجارة الخدمات في الدول العربية (في المائة) (2015)



باستثناء السودان حيث بلغ معدل النمو في كل من المدفوعات الخدمية 159.5% والمتحصلات الخدمية 319%.
المصدر : الملحق (11/8) (أ)

وبالنسبة للدول فرادى، فقد تراجع العجز في الميزان الخدمي لكل من الإمارات، الجزائر، السعودية، السودان، عُمان وقطر، ليبيا، بنسب تراوحت بين 1.2 في المائة و57.5 في المائة خلال عام 2015 مقارنة بالعام المقابل. وتراجع الفائض في كل من الأردن، وتونس، جيبوتي، لبنان، مصر، المغرب بنسب تفاوتت بين 1.8 في المائة و79.0 في المائة مقارنة بعام 2014. في حين ارتفع العجز في ميزان الخدمات خلال عام 2015 في كل من العراق، القمر، الكويت وموريتانيا بنسب تراوحت بين مستوى 3.3 في المائة و15.5 في المائة مقارنة مع عام 2014. هذا، وقد حققت البحرين زيادة في الفائض خلال عام 2015 بلغت نسبتها 76.7 في المائة ليبلغ حوالي 3.2 مليار دولار مقارنة مع 1.8 مليار دولار خلال عام 2014، الشكل (10).

الشكل (10): المتحصلات والمدفوعات وميزان إجمالي تجارة الخدمات للدول العربية (2011-2015)



المصدر: الملحقان (1/8) و(11/8) "أ"

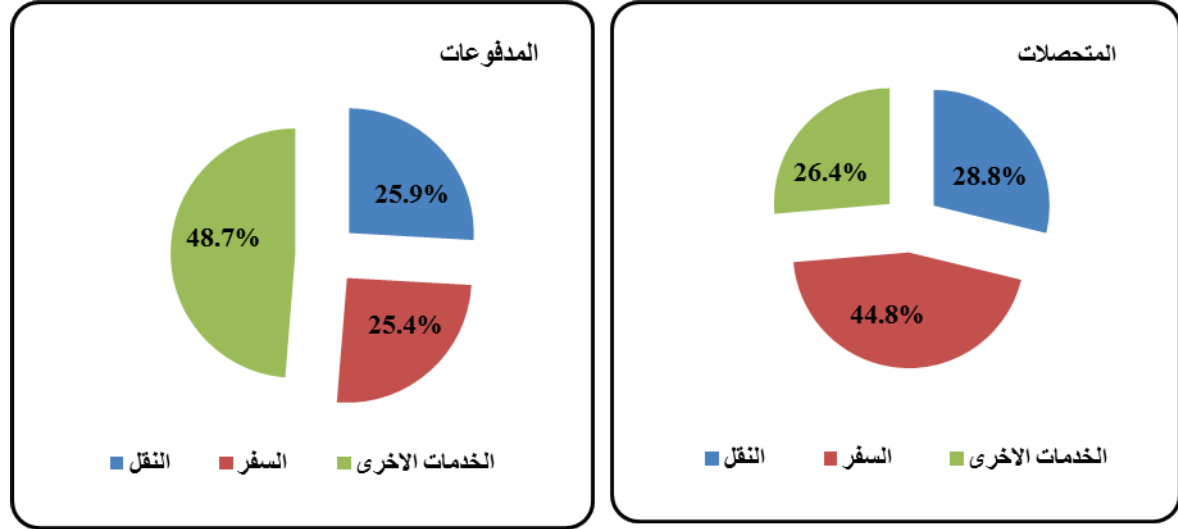
هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية

على صعيد مكونات المتحصلات من الصادرات الخدمية، زادت مساهمة متحصلات النقل من إجمالي المتحصلات الخدمية للدول العربية خلال عام 2015 لتبلغ حوالي 28.8 في المائة، مقابل نصيب قدره 27.9 في المائة محقق في العام السابق. وارتفع أيضاً نصيب بند السفر من المتحصلات الخدمية الإجمالية لتبلغ حوالي 44.8 في المائة، مقارنة مع حصة قدرها 42.4 بالمائة مسجلة في عام 2014.

وبالنسبة للمدفوعات عن الواردات الخدمية، فقد استقرت حصة بند النقل في إجمالي المدفوعات عن الواردات الخدمية للدول العربية عند نفس المستوى المسجل خلال العام السابق لتبلغ حوالي 25.9 في المائة في عام 2015. أما حصة

المدفوعات من بند السفر في إجمالي المدفوعات الخدمية للدول العربية فقد زادت من مستوى 25 بالمائة خلال عام 2014 لتسجل حوالي 25.4 في المائة محققة بالعام السابق، الشكل (11).

الشكل (11): هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية (2015)



المصدر: الملحق (11/8 أ)، (11/8 ب)، (11/8 ج)، و(11/8 د).

وفيما يلي عرض تفصيلي لأهم التطورات في المتحصلات والمدفوعات لمكونات تجارة الخدمات في الدول العربية:

بند النقل

شهد عام 2015 تأثر الميزان الخدمي لبند النقل بتراجع قيمة الواردات السلعية في معظم الدول العربية، الامر الذي أدى الى انخفاض مستويات المدفوعات الخدمية لمكونات بند النقل وخاصة الشحن. ففي جانب المتحصلات، فقد ارتفع إجمالي المتحصلات من بند النقل للدول العربية كمجموعة خلال عام 2015 لتصل الى نحو 40.7 مليار دولار مقارنة مع حوالي 39.7 مليار دولار مسجلة بالعام السابق، بزيادة بلغت نسبتها 2.5 في المائة تقريباً. وشهدت معظم الدول العربية انخفاضاً في المتحصلات الخدمية لبند النقل خلال عام 2015 وذلك مقارنة بعام 2014. فقد سجلت كل من الأردن، تونس، لبنان تراجع في المتحصلات من النقل تراوحت بين 22.9 في المائة و52.5 بالمائة خلال عام 2015 مقارنة بالعام السابق. كما حققت كل من الجزائر، جيبوتي، السعودية، عُمان، الفُمر، الكويت، ليبيا، مصر، موريتانيا انخفاضاً في متحصلات النقل بنسب تراوحت بين 0.5 في المائة و8.5 في المائة مقارنة بعام 2014. هذا وقد ارتفعت المتحصلات الخدمية لبند النقل خلال عام 2015 في كل من الإمارات، البحرين، قطر بنسب بلغت حوالي 14.5 في المائة و13.2 في المائة و15.3 في المائة مقارنة بالعام المقابل. وتضاعفت المتحصلات من النقل في السودان لتبلغ نحو 415.5 مليون دولار خلال عام 2015 مقارنة مع مستوى 79.5 مليون دولار محققة خلال العام المقابل. كما ارتفعت

تلك المتحصلات في كلٍ من العراق والمغرب بنسب منخفضة بلغت 2 في المائة و2.2 بالمائة مقارنة بعام 2014. ومن الجدير بالذكر أن إجمالي المتحصلات الخدمية لبند النقل في كلٍ من الإمارات، السعودية، قطر، مصر، المغرب تمثل حوالي 82 في المائة من إجمالي متحصلات بند النقل للدول العربية كمجموعة.

وفيما يخص المدفوعات الخدمية لبند النقل، فقد انخفضت بنسبة بلغت 4.5 في المائة لتبلغ نحو 78.8 مليار دولار خلال عام 2015 مقارنة مع 82.6 مليار دولار محققة خلال العام المقابل. ويُعزى ذلك للتراجع الذي شهدته قيمة الواردات السلعية للدول العربية خلال عام 2015 وتأثيرها على البنود المكونة للمدفوعات الخدمية لبند النقل. وبالنسبة للدول فرادى، فقد حققت جميع الدول العربية انخفاضاً في المدفوعات الخدمية لبند النقل، فيما عدا كل من الامارات، السودان، العراق، عُمان، التي سجلت زيادة في تلك المدفوعات. فقد سجلت كلٍ من المغرب وتونس انخفاضاً بالمدفوعات الخدمية لبند لنقل خلال عام 2015 بنسبة بلغت حوالي 17.1 بالمائة مقارنة بالعام السابق. وتراوحت نسب الانخفاض بين مستويات 5.2 في المائة و12.5 في المائة في كل من الأردن، البحرين، جيبوتي، قطر، مصر، خلال عام 2015. وسجلت كل من الجزائر، السعودية، القمر، الكويت، لبنان، ليبيا، موريتانيا نسب تراجع أقل تراوحت بين 0.7 في المائة و4.9 في المائة مقارنة بعام 2014. بينما شهدت كل من الامارات، العراق، عُمان زيادة في المدفوعات الخدمية لبند النقل خلال عام 2015 بنسب تراوحت بين 2.4 في المائة و4.8 في المائة مقارنة بالعام السابق. بينما تضاعفت تلك المدفوعات بالسودان خلال عام 2015 لتصل إلى نحو 263.9 مليون دولار.

وقد أسفرت التطورات سالفة الذكر في كل من جانبي المتحصلات والمدفوعات الخدمية لبند النقل عن تراجع العجز المسجل في ميزان بند النقل للدول العربية كمجموعة ليصل الى حوالي 38.1 مليار دولار خلال عام 2015 مقارنة مع 42.8 مليار دولار محققة خلال عام 2014، مسجلاً بذلك نسبة انخفاض بلغت حوالي 11.0 في المائة. وعلى صعيد الدول فرادى، فقد انخفض العجز في كل من البحرين، وقطر بنسب بلغت نحو 26.2 في المائة و28.9 في المائة على الترتيب خلال عام 2015. كما تراجع العجز في كل من الجزائر، تونس، السعودية، ليبيا، موريتانيا، مسجلاً نسب أقل تباينت بين مستويات 0.6 بالمائة و3.1 في المائة مقارنة بالعام السابق. وشهدت كل من جيبوتي، مصر، والامارات ارتفاعاً في فائض ميزان بند النقل بنسب 42.8 في المائة و59 في المائة و97.6 في المائة على التوالي خلال عام 2015. وقد سجلت كل من الأردن، السودان، العراق، عُمان، القمر، الكويت، لبنان، زيادة في عجز الميزان الخدمي لبند النقل تراوحت نسبته بين 0.2 في المائة، و78.3 في المائة. هذا، بينما تحول العجز المسجل في الميزان لبند النقل بالمغرب إلى فائض قدره 132.8 مليون دولار خلال عام 2015، الملحق (11/8 ب).

بند السفر

تأثر بند السفر خلال عام 2015 باستمرار التطورات المحلية في بعض دول المنطقة، بالإضافة الى بعض الاحداث التي شهدتها بعض الدول السياحية الرئيسية. ونتيجة لتلك التطورات ارتفعت المتحصلات من بند السفر والسياحة الإجمالية في الدول العربية خلال عام 2015 بنسبة بلغت حوالي 4.8 بالمائة لتصل الى حوالي 63.4 مليار دولار مقارنة مع

مستوى بلغ نحو 60.5 مليار دولار مُسجلة خلال العام السابق. حققت كل من تونس ومصر وجيبوتي تراجعاً في مستوى المتحصلات من بند السفر بنسب بلغت 41.4 في المائة و15.9 في المائة و15.4 بالمائة خلال عام 2015 مقارنة بالعام السابق. وقد تراوحت نسبة الانخفاض بين 1.8 في المائة و7.7 في المائة بكل من الأردن، الجزائر والعراق، عُمان، القمر، وليبيا. بينما سجلت المتحصلات من بند السفر في كل من الإمارات والبحرين والسعودية وقطر، والكويت خلال عام 2015 نسب ارتفاع بلغت 14.8 بالمائة و30.3 في المائة و23 في المائة و9.7 في المائة و35.3 في المائة على الترتيب في كل منهم مقارنة بعام 2014. ويرجع ذلك الى الاهتمام الذي أولته هذه الدول في السنوات الاخيرة لقطاع السياحة بالإضافة الى الظروف الاستثنائية التي تشهدها بعض الدول السياحية الرئيسية بالمنطقة. كما سجلت لبنان، المغرب، موريتانيا نسب ارتفاع تراوحت بين 3.1 بالمائة و10.1 في المائة من المتحصلات من بند السفر خلال عام 2015. في حين تضاعفت المتحصلات من بند السفر في السودان لتبلغ حوالي 948.8 مليون دولار مقارنة مع حوالي 278.5 مليون دولار مسجلة خلال عام 2014.

وبالنسبة للمدفوعات الخاصة ببند السياحة والسفر للدول العربية كمجموعة خلال عام 2015، فقد انخفضت بنسبة 3.0 في المائة لتبلغ حوالي 77.3 مليار دولار، مقارنة بنحو 79.7 مليار دولار محققة خلال عام 2014. وبخصوص الدول العربية فرادى، فقد تراجعت مدفوعات السياحة والسفر في كل من السودان والسعودية وُعُمان بنسب بلغت 25.2 بالمائة و14.1 في المائة و11.6 في المائة على التوالي خلال عام 2015 مقارنة بالعام المقابل. وتفاوتت نسب التراجع بين 2.7 في المائة و10.5 في المائة بكل من الجزائر، جيبوتي، العراق، قطر، القمر، ليبيا، موريتانيا. هذا، في حين شهدت كل من البحرين والمغرب ارتفاع في مدفوعات السياحة والسفر بنسب بلغت حوالي 34.6 بالمائة و15.7 بالمائة لتصل الى حوالي 822.3 مليون دولار و1.7 مليار دولار على الترتيب خلال عام 2015. وتباين الارتفاع في كل من الأردن، الإمارات، تونس، لبنان، الكويت، مصر، بين نسب بلغت حوالي 1.6 في المائة و9.6 في المائة مقارنة مع عام 2014.

وكمحصلة للتطورات المذكورة في جانبي المتحصلات والمدفوعات الخاصة ببند السياحة والسفر، فقد انخفض العجز في ميزان السفر والسياحة بنسبة 27.6 في المائة ليبلغ حوالي 13.9 مليار دولار خلال عام 2015 مقارنة مع 19.2 مليار دولار خلال عام 2014. وبخصوص الدول العربية فرادى، انكمش العجز في كل من السعودية، العراق، عُمان وقطر، موريتانيا بنسب تراوحت بين 16.2 و37.1 في المائة. كما تراجع العجز في كل من الجزائر، ليبيا، بنسب أقل بلغت 8.3 في المائة و2.8 في المائة خلال عام 2015. بينما تحول العجز المسجل في الإمارات خلال عام 2014 والبالغ نحو 463.2 مليون دولار الى فائض قدره 899.2 مليون دولار خلال عام 2015. وقد سجلت كل من لبنان والبحرين، زيادة في فائض في ميزان السياحة والسفر بنسب بلغت 35.9 في المائة و26 في المائة مقارنة بعام 2014. وتضاعف الفائض في السودان خلال عام 2015 ليصل إلى حوالي 754.2 مليون دولار مقارنة مع نحو 18.2 مليون دولار خلال العام السابق. في حين تراجع الفائض في كل من الأردن، تونس، جيبوتي، القمر، مصر، المغرب بنسب تفاوتت بين 0.3 في المائة و59.1 في المائة. هذا وقد سجلت الكويت خلال عام 2015 زيادة في العجز بلغت نسبتها 3.5 بالمائة ليبلغ حوالي 11.8 مليار دولار مقارنة مع 11.4 مليار دولار مسجلة خلال عام 2014.

تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي

شهدت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 2015 المزيد من المفاوضات على مستوى الدول الأعضاء لاستكمال التشريعات والوفاء بمتطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وفيما يلي أبرز ما شهدته تلك الموضوعات من تطورات:

تحرير تجارة السلع بين الدول العربية

تشريعات المنافسة ومراقبة الاحتكارات: تم صياغة المسودة الأولى من دليل القواعد العربية للمنافسة ومراقبة الاحتكارات لأهميتها في حماية المنافسة المشروعة وتشجيعها وذلك عن طريق مراقبة ومنع الاحتكارات لزيادة الفعالية الاقتصادية.

تشريعات المعالجات التجارية على مستوى الدعم والإغراق والتدابير الوقائية: شهد عام 2015 إعداد الإجراءات الفنية لمكافحة الدعم والإغراق والرسوم التعويضية بحيث تتحول إلى تشريعات توفر لسلطة التحقيق كجهة مختصة سهولة تطبيق إجراءات الإغراق والدعم والرسوم التعويضية في الدول العربية عند طلب الاطراف المعنية التحقيق فيما يخص الصناعة المحلية مقدمة الشكوى والمستوردون والمصدرون أو من ينوب عنهم وحكومات الدول المصدرة وقد شملت مواد التطوير الدعم والضرر والدعم المحظور واحتساب مقدار الدعم وتحديد الضرر والعلاقة السببية والاجراءات المتبعة للتحقيق في طلب مكافحة الدعم.

صياغة قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية: بعد أن وصل سير عمل التفاوض العربي حول قواعد المنشأ التفصيلية حتى قرار قمة الدوحة العادية 2013 بالجمود وعدم الاتفاق النهائي حول القواعد التفصيلية، حيث بلغت البنود المعلقة 207 بند سلمي وتم إقرار آلية التوافق على تلك البنود 80 في المائة فأكثر وتبقى حوالي 125 بند سلمي لم يحدد مسار التفاوض حولها. وعلى مستوى اللجنة الفنية لقواعد المنشأ فقد تم عقد أكثر من ثلاثين اجتماعاً للوصول لاتفاق نهائي وظلت تلك البنود المتبقية مجمدة لعدم وجود مسارات تفاوضية محددة حتى صدور قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعقد اجتماعات استثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين. وقد تم خلال عام 2015 عقد خمس اجتماعات استثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين وتم الاتفاق على مسارات تفاوضية أدت إلى الاتفاق المبدئي على عدد كبير من البنود ماعدا 8 بنود سلعية والتي تمتاز بأهمية النسبية لعدد من الدول العربية.

دعم الدول العربية الأقل نمواً: تم خلال عام 2015 اعداد دراسات شاملة لكل من فلسطين، السودان، اليمن، بهدف التعرف على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية الأقل نمواً الأعضاء وتقييم المعاملة والتعرف على واقع دعم

الدول الأقل نمواً في إطار العمل العربي المشترك. كذلك هدفت الدراسة إلى التعرف على المجالات التنموية المطلوبة لكل دولة من واقع احتياجات تلك الدول والتعرف على آلية التعامل والعون الإنمائي المطلوب وكيفية معاملة هذه الاقتصاديات الهشة في التكتلات الاقتصادية على مستوى منظمة التجارة العالمية من واقع تصنيف الأمم المتحدة وتواجدها في التكتلات الإقليمية والدولية وكيف يتم معاملة عضويتها وما هي الحوافز التي منحت لها وذلك تنفيذاً لقرارات القمم العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات العلاقة بالدعم الفني وتعاون المنظمات الإقليمية والعربية والدولية.

أنجزت اللجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية ومن خلال جولات التفاوض احكام عامة للمنشأ تركزت حول تعريف مفهوم المنتجات التي لها صفة المنشأ الوطني وأساليب التعاون الإداري بين الدول العربية أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وقد أقرت تلك الاحكام من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقد تم خلال عام 2015 عقد خمس اجتماعات استثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين وتم الاتفاق على مسارات تفاوضية أدت إلى الاتفاق المبدئي على عدد كبير من البنود ماعدا 8 بنود سلعية والتي تمتاز بالأهمية النسبية لعدد من الدول العربية.

القيود غير الجمركية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

قطعت الدول العربية شوطاً هاماً في تحرير تجارتها الخارجية بالتخلص شيئاً فشيئاً من نظام الحماية الذي يعتمد على القيود الكمية إلى الحماية التي تستند على استخدام التعرفة الجمركية

وقد تم في عام 2015 تدشين برنامج التعاون الإقليمي على هامش اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول وممثلي المنظمات الدولية ومؤسسات البنية التحتية للجودة في مصر وكبار الشخصيات المعنية. ويقوم البرنامج على مشروعين رئيسيين يهدفان سويًا إلى تعزيز التكامل التجاري الإقليمي من خلال تطبيق كل من تدابير الصحة والصحة النباتية (SPS) واتفاقية الحواجز التقنية أمام التجارة (Trade TBT). أما المشروع الأول فيهدف إلى تقوية البنية التحتية الإقليمية للجودة وتحسين جودة خدمات الدعم في مجال القياس وتقييم المطابقة والاعتماد وفقاً لاستراتيجية القياس العربية. بينما يركز المشروع الثاني على تعزيز القدرات التجارية الإقليمية في مجال الصناعات الغذائية ونظم سلامة الغذاء. وتجدر الإشارة إلى أن برنامج التعاون الإقليمي (UNIDO-AIDMO-SIDA-LAS). ويقوم الجهاز العربي للاعتماد ARAC الذي تم إنشاؤه في سياق المرحلة الأولى من برنامج تعاون إقليمي ممول من قبل الحكومة السويدية ، ومنفذ بواسطة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعة بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين. وبالتعاون مع جامعة الدول العربية، إطار رقم (1).

**الإطار رقم (1)
الجهاز العربي التنسيق للاعتماد**

يأتي الهدف من تأسيس جهاز عربي للاعتماد بهدف توفيق وتوحيد إجراءات وأنشطة أجهزة الاعتماد لجهات المطابقة، وتعريف ووضع نظام إقليمي عربي في مجال الاعتماد متوافق مع المواصفات والأدلة والممارسات الدولية، ويأخذ بعين الاعتبار ظروف وحاجيات الدول الأعضاء، وتطوير اتفاقيات الاعتراف المتبادل متعدد الأطراف بين أجهزة الاعتماد العربية الأعضاء. ويسعى الجهاز الى تيسير وتنظيم التعاون بين أعضاء الجهاز التنسيقي من خلال عقد ندوات واجتماعات وورش عمل للخبراء وتبادل المعلومات والخبرات (المقيمين والمدرسين)، ومساعدة أعضاء الجهاز التنسيقي وتقديم المشورة في الأمور المتعلقة باعتماد جهات تقييم المطابقة من خلال لجانته. ويتوخى الجهاز أيضا التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة والاستفادة من الخدمات التي تقدمها لتطوير برامج التدريب في مجال الاعتماد وتقييم المطابقة لصالح أعضاء الجهاز. وسيعمل هذا الجهاز على انضمام أجهزة الاعتماد العربية إلى منظومة تمكنها من تلبية المتطلبات الدولية في مجال الاعتماد وتتيح لها الانضمام إلى المنظمة الدولية لاعتماد المختبرات والاتحاد الدولي للملاحة الفضائية، وتحقيق متطلبات منظمة التجارة العالمية لتمكين المنتجات العربية من المنافسة في الأسواق العربية والدولية. كما انه يهدف الى تحقيق الاعتراف المتبادل بين أجهزة الاعتماد العربية بغية الاعتراف بجميع شهادات تقييم المطابقة الصادرة عن جهات تقييم المطابقة المعتمدة من قبلها، وتحقيق الاعتراف الدولي بالجهاز التنسيقي بأجهزة الاعتماد العربية وبشهادات تقييم المطابقة الصادرة عن جهات تقييم المطابقة الصادرة عن جهات تقييم المطابقة المعتمدة من قبلها.

ويعد استمرار التباين في المواصفات مضر جداً بالاقتصاد والتجارة العربية ليس على الصعيد البيئي، بل على الصعيد الخارجي أيضاً لأن المنطقة العربية هي من أكثر مناطق العالم استهلاكاً واستيراداً وبالتالي فهي معرضة أكثر من غيرها من المناطق لاحتمالات دخول مستوردات غير مناسبة صحياً وتلك مسألة ذات تداعيات شديدة في ظل تشدد دول العالم في تطبيق المواصفات بعد انتشار بعض الأمراض والفيروسات. ولا شك أن التقدم المحقق في موضوع المواصفات ما يزال بعيداً عن الاحتياجات خصوصاً وأن المعضلة تمثل أهمية خاصة للقطاع الخاص المعني بالتجارة العربية البيئية. ومن المهم الاهتمام بمعالجة هذه المسألة حيث ينبغي أن يكون الهدف الأساسي للدول العربية التوصل الى المواصفات التي تضمن السلامة والصحة وتستند الى الثوابت العلمية وليس اتخاذها حججاً وشروطاً لمنع أو تأخير أو عرقلة دخول السلع العربية الى الأسواق العربية.

تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية

شهد عام 2015 جملة تغييرات حيث أصدرت قمة شرم الشيخ قرارها رقم ق.ق:632 د.ع.26-29/3/2015. وقد نص القرار على دعوة الدول العربية إلى تحديد أولويات القطاعات الراجعة في تحريرها من حيث الأهمية عالية متوسطة أو ضعيفة وذلك وفقاً للائحة التصنيف القطاعي للخدمات المعتمدة من قبل منظمة التجارة العالمية والتي تتضمن تصنيفاً

للقطاعات الخدمية الرئيسية والفرعية. بالإضافة إلى دعوة الدول الأعضاء لإطلاق عملية تفاوض مستمرة لتحريير التجارة في الخدمات بين الدول العربية لتلك القطاعات تقوم على مراجعته للتشريعات للقطاعات الخدمية ومعرفة أهم القيود الموجودة أمام فرص النفاذ للأسواق للقطاعات الخدمية من قبل فرق وطنية متخصصة في تلك الدول. وتنفيذاً لذلك تم خلال عام 2015 تصميم استبيان لهذه الغاية وتم توزيعه على الدول العربية.

متابعة مرحلة الاتحاد الجمركي

صدر عدة قرارات على مستوى القمم العادية والقمم التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، بشأن إقامة الاتحاد الجمركي العربي اعتباراً من 2015/1/1، ونظراً لعدم امكانية تحقيق ذلك أصدرت قمة شرم الشيخ قرارها رقم ق.ق:632 د.ع.26-29/3/2015. وقد نص القرار على دعوة الدول العربية إلى تشكيل فريق وطني مكون من الوزارات والمؤسسات المعنية لمتابعة متطلبات الاتحاد الجمركي العربي على المستوى الوطني. بالإضافة إلى التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية لبناء قدرات الفرق الوطنية حول كيفية متابعة تطبيقات الاتحاد الجمركي العربي من خلال برنامج دعم فني متخصص لهذه الغاية وذلك لإعداد الدراسات المالية والقيام بتحليلات التعريفات الجمركية وتقييم أثار الاتحاد الجمركي والتحديات المطروحة والسيناريوهات البديلة وقياس الآثار الاقتصادية وغيرها، كما تم الطلب من الدول العربية تنظيم هياكل التعرفة الجمركية لديها بما يخدم بناء تعرفه جمركية عربية موحدة والإسراع في استكمال باقي متطلبات الاتحاد الجمركي على مستوى الإدارات الجمركية في الدول العربية.

وتنفيذاً لهذا القرار تم التواصل عام 2015 مع الدول العربية لموافاتها بالفرق الوطنية المعنية بموضوعات الاتحاد الجمركي. كما تم التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية في إطار تحضير الفريق الاستشاري الدولي. وانجز مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كافة الترتيبات المتعلقة بدعم الفرق الوطنية وكيفية تشكيل الفريق. كما شهد عام 2015 ضمن مراحل التحضير للاتحاد الجمركي عقد اجتماعات للفريق الفني لنموذج البيان الجمركي وللجنة التعرفة الجمركية وأخرى للجنة الإجراءات الجمركية والمعلومات التي تتولى وضع دليل الإجراءات الجمركية. كما تم عقد اجتماعات للجنة القانون الجمركي العربي.